هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية

الاستثمار في فلسطين
خارطة الطريق

لبناء فلسطين المستقبل

2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 2023
الاستثمار في فلسطين خارطة الطريق 2021-2023
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي إرشادات عامة حول موضوع النقاش. وبناءً عليه، لا ينبغي أن تستخدم كبديل للتشاور مع ذوي الاختصاص من محاسبين ومختصي الضرائب والقانونيين، أو تنفيذ دراسة جدوى اقتصادية أو التشاور مع مستشارين آخرين، ولا ينبغي الاعتماد عليها كلياً بأي شكل من الأشكال.

فخامة الرئيس محمود عباس "أبو مازن"

رئيس دولة فلسطين

دولة الدكتور محمد اشتيه

رئيس الوزراء

فلسطيـــن جاهـزة لغد مشرق واستثمار واعد

فلسطين مهد الديانات والحضارات، أرض الفرص والتحديات، فالتاريخ الزاخر في هذه المنطقة يجعلها قبلة السياحة الدينية والتاريخية للمسيحيين والمسلمين. أرض ميلاد المسيح عليه السلام ومعراج محمد صلى الله عليه وسلم. فهنا أقدم وأخفض مدينة في العالم في فلسطين في أريحا في البحر الميت.

الزراعة المهنة التقليدية والتاريخية للشعب الفلسطيني، الطقس المعتدل والفصول الأربعة المتعاقبة بشكل واضح، الزراعة المروية في مناطق الأغوار وطوباس وجنين وغزة وغيرها، والزراعة البعلية في مناطق الخليل ونابلس وسلفيت. ناهيك عن شجرة الزيتون وزيتونها المبارك المنتشرة في مختلف المناطق ويصل عمر الالاف من هذه الأشجار الى مئات السنين. الشمس الساطعة فأكثر من 310 يوم مشمس في فلسطين بطقسها الخلاب الجميل تجعله مجال خصب للاستثمار في مجال الطاقة الشمسية النظيفة.

الصناعة، العديد من الصناعات الحديثة والقديمة تشتهر في فلسطين ابتداء من صناعة الصابون والأثاث في نابلس مرورا إلى صناعة الحجر والرخام وكذلك صناعة الزجاج والمنسوجات في الخليل، حيث تمتلك فلسطين الأيدي العاملة الماهرة في التصنيع، وأعلى نسبة خريجي جامعات في المنطقة.

الميزة الفريدة في فلسطين أنها تربط بين الماضي العريق والمستقبل الواعد، فالعديد من الشركات التي تعمل في تكنولوجيا المعلومات محليا ولها القدرات والامكانيات للتوسع، وتسعى الحكومة إلى بناء قاعدة تكنولوجية قوية. حيث أننا نؤمن أننا على أعتاب الثورة الصناعية الرابعة وأن المستقبل للاستثمار في مجال البرمجيات الذكية وتطبيقاتها في المجتمعات الحضرية. فأطلقت الحكومة برنامج واعد في تدريب الاف الشباب الفلسطينيين على الترميز (الكودينج) والبرامج الذكية المختلفة بشكل احترافي، وبذلك تتوفر العقول والأيدي العاملة الماهرة في صناعية البرمجيات. ولهذا ندعوا الشركات العالمية في مجال البرمجيات أن تستثمر هنا، حيث الأيدي العاملة المدربة وذات الانتاجية العالية المنافسة في هذا المجال.

ولذلك كله أطلقت الحكومة خطة التنمية بالعناقيد التي ترتكز على تنمية الميزة النسبية التنافسية في المناطق الجغرافية الفلسطينية المختلفة، لتركز بشكل مكثف على هذه القطاعات فتوفر البنية التحتية اللازمة لها وتعطي الحافز الأكبر للاستثمار بها، وبالتالي أطلقت العنقود الزراعي في كل من قلقيلية وطولكرم وجنين والأغوار، والعنقود الصناعي في كل من نابلس والخليل والعنقود السياحي في بيت لحم، وعنقود العاصمة في القدس والعنقود الاداري في رام الله بالاضافة الى العنقود التكنولوجي، والعنقود البحري في غزة، من أجل خلق تنمية متوازنة وخلق مناطق اختصاص اقتصادي يكمل بعضها البعض.

ومن أجل ذلك كله تعتبر فلسطين أرض الفرص والتحديات، فهناك فرص واعدة للاستثمار في مجالات عديدة. فمن هنا أرحب بكم للاستثمار في فلسطين وأدعوكم الى اكتشاف تلك الفرص والاستثمار بها. وأدعوكم لتكونوا جزءا من الحضارة العريقة والفرص الواعدة وصناعة الغد المشرق لكم ولفلسطين.

د. محمد اشتيه

رئيس الوزراء

إلتزام رسمي لتنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار في فلســـــطين

القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية

وزير الاقتصاد الوطني ورئيس مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية

أ. خالد العسيلي

وسيتم العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لبناء مقومات الاقتصاد بالتركيز على قطاع الإنشاءات، والسياحة، والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة، وتطوير الصادرات وتوسيع نطاق التجارة العالمية، وتصميم وتنفيذ مشاريـــع البنية التحتية الوطنية اللازمة للاقتصاد، وتقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ودعم وتشجيع الصناعات الرقمية والتقنية وتعزيز المحتوى الرقمي، وتوفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال، وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات من الهيمنة والقرصنة وتعزيز الأمن السيبراني، والتركيز على دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية وحصته في السوق المحلي، وإعادة بناء القطاعات الإنتاجية من أجل تعزيز الصناعة الفلسطينية.

الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2017-2022)

جدول المحتويات

نبذة عامة	13
خارطة الطريق للاستثمار في فلسطين	14
لماذا تستثمر في فلسطين؟	17
هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية	21
الإطار التنظيمي لنشاط الاستثمار	25
أهلا وسهلاً بكم	48
القطاعات الاقتصادية	64
المناطق الصناعية	124
ضمانات الاستثمار	130
بدء مشروع	134
مؤسسات داعمة لبيئة الاستثمار	138
ملحق فرص الاستثمار المتاحة ضمن العناقيد المعلن عنها	142

نبـــذة عامة

تفخـر هيئـة تشـجيع الاسـتثمار والمـدن الصناعيـة أن تضـع بيـن أيديكـم خارطـة الطريـق للاسـتثمار فـي فلسـطين للعـام 2021، والتـي توفـر نظـرة عامـة عـن فلسـطين عمومـاً، وعـن الإطـار القانونـي والتنظيمـي للاسـتثمار فيهـا، وقطاعاتهـا الاقتصاديـة وفـرص الاسـتثمار فيهـا، والحوافـز والضمانـات المقدمـة، وقصـص نجـاح الاسـتثمارات المحليـة والأجنبيـة، مسـتهدفة بذلـك المسـتثمرين المحتمليـن الذيـن ليـس لديهـم المعلومـات الكافيـة عـن فلسـطين عمومـاً وعـن بيئتهـا الاقتصاديـة والاسـتثمارية، والمسـتثمرين الحالييـن الذيـن يمتلكـون اسـتثمارات ويرغبـون فـي توسـيع أعمالهـم واسـتثماراتهم فـي فلسـطين.

تتمتع فلسطين بعدد من المميزات التي تجعلها وجهة للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، وقد بلغت إجمالي الاستثمارات فيها حوالي 8.5 مليار دولار أمريكي، 2.6 مليار دولار أمريكي من إجمالي الاستثمارات هي استثمارات أجنبية مباشرة وحوالي 5.5 مليار دولار أمريكي هي استثمارات محلية.

نأمـل أن يكـون هـذا المنشـور هـو الأكثـر شـمولاً، ومصـدر موثـوق للمعلومـات لـكل المسـتثمرين والعامليـن فـي بيئـة الأعمـال. لمزيـد مـن المعلومـات يمكنكـم الإطـلاع علـى دليـل الإسـتثمار فـي فلسـطين، وغيرهـا مـن المنشـورات التـي تصدرهـا الهيئـة أو التواصـل معنـا عبـر قنـوات الاتصـال الخاصـة بنـا.

خارطة الطريق للاستثمار في فلسطين

تبنّت الحكومة الفلسطينية منهجية التنمية بالعناقيد لتطبيق مفهوم التنمية على المستوى المحلي، وأولت أهمية بالغة لإشراك كافة الشركاء من القطاعين العام والخاص بمختلف المستويات الإدارية والسياساتية، يكمن الهدف الرئيسي من تطبيق هذه المنهجية تمكين الأدوات والمحفزّات الرئيسية لتطوير الميزة التنافسية للمحافظات الرئيسية التي خصتها المنهجية، وقد تم إعداد وثيقة اتفق عليها كافة الشركاء بقيادة الوزارات ذات العلاقة وبإشراف مباشر من مكتب دولة رئيس الوزراء، لتوحد الجهود كافة نحو الأهداف المرسومة في الخطط، والتي اتخذت من الاستثمار (الاستثمار الخاص وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر للأجانب والفلسطينيين المغتربين والشتات) ركيزة أساسية لها.

جزء من الاستثمارات التي ارتكزت عليها الخطط مهم واستراتيجي لفلسطين، وستكون بمثابة استثمار مركزي يتوافق ويلبي الاحتياجات التنموية لمختلف العناقيد، ومن الجدير ذكره أن هذه الاستثمارات تختلف عن الاستثمارات المحلية على مستوى العنقود حيث تضمنت الخطط مقترحات حول إنشائها أو استقطاب أو ترقية استثمارات محلية على مستوى المحافظات.

1. العناقيد التنموية الرئيسية التي تم الإعلان عنها:
2. العنقود السياحي (بيت لحم، القدس الشرقية، أريحا)
3. العنقود الزراعي (قلقيلية، طولكرم، جنين، الغور ومنطقة أريحا)
4. العنقود الصناعي (الخليل، نابلس)
5. العنقود البحري (قطاع غزة)
6. عنقود العاصمة

نطاق التدخلات المطلوبة واسع بسبب عملية التجديد والتحديث الشاملة لإعادة إطلاق مفهوم التنمية الاقتصادية وبيئة الاستثمار، حيث أن كافة الخطط تراعي البعدين الاجتماعي والاقتصادي وموجه لتعزيز بيئة الاعمال لتمكين مفهوم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي والشمولية.

إن الالتزامات المباشرة وغير المباشرة المذكورة ضمن سياسات العناقيد التنموية تدفع فلسطين للسعي الحثيث للحصول على تدخلات حاسمة في شتى المستويات بهدف الالتزام بالجداول الزمنية المقترحة وإدارة عملية التغيير في كافة المناحي بالطريقة

المثلى، والتي بدأ تنفيذها على أرض الواقع من خلال بعض الأدوات المالية المدعومة محليًا ودوليًا لتسهيل

الوصول إلى التمويل، وضمانات القروض والاستثمار، بالإضافة إلى ما يتم تنفيذه من مراجعة للأنظمة والقوانين والسياسات بطريقة حثيثة وجدية سعياً للإصلاح والتحديث والتطوير في الإطار القانوني الناظم لبيئة الأعمال الذي يؤدي إلى إطلاق العنان لإمكانيات الاستثمار من خلال السياق الاقتصادي المطلوب وتسخير المزيد من الأدوات لدعم الاستثمار في مجال؛ البحث والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات المتوسطة والمتقدمة، ومشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وحلول الطاقة الذكية، والمناطق الصناعية والحرة المتخصصة سواء العامة أو الخاصة.

- **فرص الاستثمار وخارطة الطريق لتنفيذ أنشطة اعمال مع فلسطين**

في سياق خطط العناقيد تم تحديد فرص الاستثمار المتاحة بناء على احتياجات العنقود التنموي ووجود المستثمرين المحتملين، في حين عملت هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية بالتعاون مع القطاع الخاص على جمع أكثر من 28 فرصة مشروع استثمار مجدية وقابله للتمويل والاستثمار من خلال مؤسسات محلية أودولية، علماً أن الاستثمار المتوقع حوالي 1.7 مليار يورو بمتوسط نسبة شراكات أو فجوات تسهيلات تمويل تصل إلى حوالي 49٪، وستكون هذه المشاريع متاحة ضمن أي ترتيبات محتملة مثل اجتماعات ثنائية لمناقشة الأعمال بهدف الشراكة أو التمويل.

ولغايات تسهيل الوصول إلى المعلومة فيما يتعلق ببيئة الأعمال والإطار القانوني الناظم لعملية الاستثمار او إقامة الأعمال في فلسطين وآليات واستراتيجيات الدخول والخروج في الأسواق الفلسطينية، يُسر هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية تقديم ملخص حول هذه الخطوات السهلة ونظرة عامة حول فرص الاستثمار المتاحة من خلال خارطة الطريق المرفقة المعدة باللغتين الإنجليزية والعربية لخدمة المستثمرين المحتملين والمؤسسات التي تتطلع إلى القيام بأعمال وأنشطة مع فلسطين.

- **فرص التعاون المحتملة والدعم المطلوب**

- الترويج لفرص الاستثمار في فلسطين؛ من خلال الشركات متعددة الجنسيات وخاصة في مفهوم الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في المشاريع الاستراتيجية مثل؛ الطاقة ومنها توليد الكهرباء، وصناعة الإسمنت، والصلب، وتطوير المناطق الحرة، وصوامع القمح والأعلاف، والأنشطة في المجالات الصحية، وخدمات الاستضافة والإقامة.

- تصميم حملات مخططة لتحفيز عملية استكشاف إمكانات الاستثمار المتاحة، وتشجيع الشركات الأجنبية على استكشاف الفرص التجارية.
- المساهمة ودعم الجهود في عملية تحسين الصورة النمطية بهدف تعزيز موقع فلسطين كمقصد للاستثمار، والشراكات، والتجارة، والسياحة، ومصدر للخدمات.
- رعاية لقاءات الأعمال عبر منصات التواصل الافتراضية والوجاهية بهدف الترويج لمشاريع الاستثمار المشتركة، والبحث والتطوير، وخدمات التعاقد.
- تعزيز وتوفير أدوات ضمان الاستثمار والتصدير وتعزيزها.
- تسهيل عملية نقل التكنولوجيا والمعدات ذات الصلة.
- تقديم برامج مالية لدعم برامج بناء وتطوير قدرات العمال لرفع قدرتها التنافسية.
- العمل على رعاية توفير صناديق مشتركة لدعم مؤسسات البحث العلمي والتطوير خاصة في مجال التحديث الصناعي.

فرص الاستثمار المتاحة متعددة في المجالات الاقتصادية جميعها، وحتى إعداد هذه الوثيقة فإن الكلفة المتوقعة للفرص الاستثمارية ضمن عنقودي الزراعة والصناعة قُدِّر بحوالي 2 مليار دولار أمريكي موزعين على 57 مشروع منها؛ 30 مشروع زراعي و27 مشروع صناعي، موزعين حسب المحافظات على النحو التالي؛ 5 في أريحا والأغوار، 14 في الخليل، 8 في نابلس، 8 في قلقيلية، 7 في جنين، 4 في طوباس، 4 في طولكرم، 4 في سلفيت، ومشروع في غزة، ومشروع آخر في رام الله، ومشروع عام.

يذكر أن الكلفة المتوقعة للمشاريع الاستثمارية الواقعة ضمن القطاع الزراعي تقدر بحوالي 36.5 مليون دولار أمريكي، بفجوة استثمارية تقدر بِـ 18.6 مليون دولار، في حين أن مجموع الكلفة المتوقعة للمشاريع الاستثمارية الواقعة ضمن القطاع الصناعي 2 مليار دولار أمريكي بفجوة استثمارية تقدر بما يقارب 1.3 مليار دولار أمريكي، هذه الفجوات الاستثمارية تتطلب دعم مالي وتسهيلات مالية من الجهات الدولية المختلفة لتسديدها.

لمزيد من المعلومات حول مشاريع الاستثمار المتاحة ضمن العنقود الزراعي والصناعي يرجى الإطلاع على الملحق رقم (1).

لـماذا تـستثـمر فـي فـلـسطين؟

10 أسـباب رئيـسيـة لتستثمـر في فلسـطين

1. اقتصاد حيوي ونمو اقتصادي سـنـوي

بلـغ النمـو الاقتصـادي فـي فلسـطين 0.95%، وقيمـة الناتـج المحلـي الإجمالـي 15,764.4 مليـون دولار أمريكـي، وتظهـر المؤشـرات الاقتصاديـة أن هنـاك نمـواً فـي إجمالـي المؤشـرات الاقتصاديـة وارتفاعـاً فـي القيمـة المضافـة للأنشـطة الاقتصاديـة، كمـا ارتفعـت نسـبة الاسـتثمار الدولـي فـي فلسـطين بنسـبة 24.7%.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.

2. حـزم حـوافـز استثمار متنوعـة

يوفـر الإطـار القانونـي الاسـتثماري فـي فلسـطين إلـى جانـب الاتفاقيـات الموقعـة لتشـجيع الاسـتثمار فيهـا حـزم متنوعـة مـن حوافـز الاسـتثمار، التـي تمكـن هيئـة تشـجيع الاسـتثمار بالتعـاون مـع الشـركاء مـن تقديـم مجموعـة مـن الحوافـز اسـتناداً إلـى معاييـر متعلقـة بنوعيـة الاسـتثمار، والقطـاع، والموقـع الجغرافـي.

3. فـلـسـطـين أرض بكر للاسـتثمـار

فلسـطين دولـة فـي مرحلـة بنـاء مسـتمر، تؤكـد بشـكل متزايـد قدرتهـا علـى النمـو والتعافـي اقتصاديـاً باسـتخدام مواردهـا وقدراتهـا البشـرية والطبيعيـة، تسـعى لتوسـيع سلسـلة الإنتـاج فيهـا لتغطيـة احتياجـات السـوق المحلـي المتزايـدة فـي شـتى القطاعـات الاقتصاديـة، التـي تعتبـر فرصـة اسـتثمارية كونهـا مازالـت تعمـل لسـد حاجاتهـا للكثيـر مـن عناصـر الإنتـاج.

4. إطـار عـمـل جـاذب لـلاسـتـثـمـار

يتوفـر فـي فلسـطين إطـار قانونـي وتنظيمـي محفـز للاسـتثمارات المحليـة والأجنبيـة، يعتمـد علـى تقديـم العديـد مـن التسـهيلات للمسـتثمر المقدمـة مـن قبـل مجموعـة مـن الجهـات التـي تعنـى بدعـم المسـتثمر سـواء بمشـروعه القائـم أو مشـروعه المحتمـل إنشـاؤه فـي فلسـطين.

5. بنية تحتية وشبكة اتصالات متقدمة

البنية التحتية الفلسطينية متطورة، وقد حظيت باهتمام واسع من الحكومة والمانحين، وتعد عاملاً أساسياً لجذب الاستثمارات الخارجية وتوسيع حجم الاستثمارات المحلية. توفر خدمات متقدمة خاصة في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات أنظمة المعلومات، وقد تمكنت فلسطين من تحقيق 5.63 نقطة على مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2017.

6. مدن صناعية مؤهلة ومناطق صناعية حرة

توفر فلسطين مدن صناعية ومناطق صناعية حرة مؤهلة ببنية تحتية متميزة، لدعم أفضل لمرافق رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب، إلى جانب تقديمها لحوافز إضافية للاستثمارات القائمة عليها، وخدمات تسجيل الاستثمار وتسهيل إجراءات الترخيص والإنطلاق. وتتوزع هذه المناطق في شتى أنحاء فلسطين شمالاً ووسطاً وجنوباً.

7. موقع إستراتيجي وموارد طبيعية غنية

تمتاز فلسطين بموقع استراتيجي وجغرافي متميز فهي تقع في قلب العالم وتعتبر حلقة الوصل بين قارات آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، وتشرف على البحر المتوسط والبحر الأحمر. تمتاز فلسطين بوجود مناطق دينية ومقدسات ومناطق أثرية، تجعلها جاذبة للسياحة، بالإضافة لتنوع مواردها الطبيعية.

8. عمالة مؤهلة

تمتلك فلسطين ما نسبتة 44.3% من الأيدي العاملة، منها 60.7% من القوى العامة الشابة الفلسطينية ضمن الفئة العمرية (25-34) سنة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.

9. نفاذ إلى الأسواق العالمية

وقعت فلسطين 12 إتفاقية اقتصادية تجارية مع دول العالم، لضمان تسهيل التجارة البينية وتبسيط إجراءاتها ومنح تسهيلات جمركية، لفتح الأبواب أمام المستثمرين للنفاذ إلى الأسواق الخارجية. هذا إلى جانب الإتفاقيات التفصيلية للمنتجات الفلسطينية في العالم العربي والذي يشكل عدد سكانه أكثر من 300 مليون نسمة.

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني.

10. نفاذ إلى التمويل

تتعدد المؤسسات المالية، ومؤسسات الإقراض، والبرامج المالية في فلسطين، والتي تعمل للاستجابة بسهولة ومرونة لتوجهات واحتياجات المستثمرين.

الميزة التنافسية لفلسطين كوجهة للاستثمار

هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية

هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية
Palestinian Investment Promotion Agency

تعمل هيئة تشجيع الاستثمار وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، وتقدم خدماتها في إطار تشجيع وترويج الاستثمار، ودعم المستثمرين واستثماراتهم، من خلال الضمانات والحوافز الممنوحة لهم، إلى جانب تنفيذها لمجموعة من الإجراءات التي توفر بيئة ملائمة لتشجيع الاستثمار. وتمتلك الهيئة خبرة عملية طويلة تمكنها من تقديم العناية الكاملة للمستثمرين بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

كما تعمل الهيئة على تعزيز التواصل مع مجتمع الاغتراب والشتات الفلسطيني، وتقديم كل المعلومات المطلوبة، وتيسير عملية إنشاء الأعمال في فلسطين. ولا تنتهي العلاقة مع الهيئة حال إنشاء المشروع حيث يتم تقديم الخدمات من خلال برنامج العناية بالاستثمارات القائمة.

الهيئة كيان مستقل بحكم قانون تشجيع الاستثمار، يديرها مجلس إدارة يتكون من القطاعين العام والخاص، ويتمتع القطاع الخاص بنسبة تصويت في مجلس الإدارة تصل إلى 40%. تمتلك الهيئة قنوات اتصال مباشرة مع مجلس الوزراء، والقيادات السياسية الفلسطينية، ورجال الأعمال الفلسطينيين.

وانسجاما مع توجهات الحكومة في حوكمة عمل المؤسسات وتوحيد الجهود فقد تم في شهر اذار 2021 اصدار مرسوم فخامة الرئيس بالحاق هيئة المدن الصناعية والمناطق الحرة الى هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية لتصبح مؤسسة واحدة تحت اسم هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية وحاليا جاري العمل على تحديث القانون واستراتيجيات العمل.

معلومات الاتصال

هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية | صندوق بريد 1984، رام الله فلسطين
تلفون:2/22988791 970+ | فاكس:22988793 970+
بوابه الكترونية: www.pipa.ps | بريد الكتروني: info@pipa.gov.ps

1

الإطـار التنظيـمـي لنشاط الاستثمـار في فلسـطيـن

1.1 البيئـة القانونيـــــة

1.2 الضـرائـــــــــب

1.3 قانون العمـل والعمال

1.4 الاستيـــــــــراد

1.5 الـتـصـديـــــــــر

الإطار التنظيمي لنشاط الاستثمار

البيئة القانونية والتشغيلية الناظمة للاستثمار في فلسطين

تمتاز فلسطين بجودة التشريع وسيادة القانون خاصة تلك القوانين التي ترتبط بالاستثمارات الاقتصادية على المستوى العالمي، حيث توفر قوانينها بيئة منظمة للاستثمار، وتقدم التسهيلات والضمانات اللازمة لإقامة أي مشروع سواء محلي أو أجنبي، إلى جانب منحها لحزم من حوافز الاستثمار ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة.

1.1 البيئة القانونية

يمر النظام القانوني في فلسطين بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات، سعياً في الوصول إلى بيئة قانونية متينة تستند إلى المعايير القانونية الدولية، خاصة وأن هناك عدداً من القوانين المطبقة حالياً موروثة من حقبات تاريخية قديمة. وتشمل هذه الإصلاحات؛ إدخال تعديلات على القوانين القديمة المطبقة حتى يومنا هذا، ووضع قوانين جديدة أينما تتطلب ذلك. وتحتكم بيئة الأعمال الفلسطينية لعدد من القوانين التي تتكامل معاً لتنظيم كافة التفاصيل التي يتطلبها أي استثمار للعمل في فلسطين.

يقدم الإطار القانوني الفلسطيني مجموعة من القوانين الاقتصادية لدعم وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، لضمان تخفيف المخاطر وزيادة العائد على الاستثمار. ومن هذه التشريعات ما يرتبط بالقطاع المالي والبنوك من خلال قانون سلطة النقد، وقانون المصارف، وقطاع الأعمال والاستثمار من خلال قانون الشركات، وقانون المال المنقول وقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، وقانون المدن الصناعية والمناطق الحرة، وقطاع البيئة والموارد الطبيعية من خلال قانون البيئة، وقانون المصادر الطبيعية، وقانون المياه، وقانون الهيئة العامة للبترول، والقطاع التجاري من خلال قانون الوكلاء التجاريين وقانون المواصفات والمقاييس، وقطاع العمل من خلال قانون العمل.

وفي إطار قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته، يمكن لأي مستثمر الحصول على مجموعة من الحوافز التي تعمل في سبيل تشجيعه على الاستثمار في فلسطين، ضمن كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفروعها، وبالنسبة التي يريدها من رأس مال المشاريع مع مراعاة التشريعات السارية، سواء كان فلسطيني الهوية أو أجنبي. ويحق للمستثمر الأجنبي الحصول على تصريح زيارة مستثمر، كما يحق له الحصول على إذن إقامة دائمة في حال تنفيذ استثمارات في فلسطين.

يوفر الموقع الإلكتروني لهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية قاعدة متكاملة للتشريعات الفلسطينية الاقتصادية والتجارية. للاطلاع على قاعدة التشريعات من خلال الرابط التالي: http://legal.pipa.ps/index.php، كما تقدم هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية خدماتها إلكترونياً، ويمكن تقديم طلب تصريح زيارة للمستثمر والحصول على طلب الاستفادة من القانون عبر الموقع من خلال رابط الخدمات الإلكترونية، أو من خلال زيارة مقر الهيئة. تقديم الطلبات عبر الرابط التالي:/http://www.pipa.ps login.php?f=2.

للحصول على تصريح زيارة مستمر

الشركات المحددة في القانون قادرة على التمتع بحوافز الاستثمار؛ كالحصول على تسهيلات حركة لجميع الموارد المالية (رأس المال، والأرباح المتحققة، والأجور، والرواتب، وغيرها) إلى الخارج، مع ضمان عدم تأميم المشاريع ومصادرتها أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها إلا عن طريق القضاء، وضمان حماية معلومات المستثمرين السرية، وإعطائهم الأحقية في الاستفادة من التأمين ضد المخاطر السياسية المقدمة من (MIGA).

تتعدد الحوافز التي تقدم للمستثمرين، المحليين أو مجتمع الشتات والاغتراب أو الأجانب على حد سواء، وتشتمل على حوافز ضريبية، وحوافز غير ضريبية، وحوافز جمركية. وتبدأ عملية منح الحوافز من بداية تحقيق الأرباح للاستثمار بما لا يتجاوز أربعة سنوات.

تأسيس وتسجيل الشركة لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، يتم وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964وقانون الشركات رقم (18) لعام 1929 وقانون الشركات العادية رقم 19 لعام 1930السارية في فلسطين، وحيث يمكن للمستثمرين تسجيل شركاتهم كشركة مساهمة عامة، أو شركة مساهمة خاصة محدودة، أو شركة عادية (تضامن)، أو شركة عادية محدودة. يشار إلى أن العمل قائم على إصدار قانون شركات فلسطيني جديد وعصري يستجيب لاحتياجات المستثمرين.

في حال وجود شركاء أجانب، فإن أحكام قانون الشركات المطبق تنص على أنه يجوز أن تصل نسبة مساهمتهم في رأس المال إلى 49%، وحسب القانون يحق للوزير المختص رفع هذه النسبة حسب ما تقتضيه الحاجة لتصل إلى 100%، ويمكن للشركات الأجنبية أن تأخذ شكل الشركة العادية، أو الشركة المساهمة، ويمكن تسجيلها كشركة أجنبية أو فرع لشركة أجنبية وذلك بعد تقديمها لكافة الوثائق المطلوبة لدى سجل الشركات. كما يتيح قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني للمستثمر الفرصة لتملك الاستثمار بأي نسبة يرتضيها.

بخصوص الشركات المساهمة، يوجب القانون وجود مدقق للحسابات أو أكثر، لمتابعة أمور الشركة المالية نظراً لحجمها المالي الكبير. ويميز القانون بين اكتتاب المؤسسين واكتتاب الجمهور، ويوضح أن الحد الأدنى لمجموع اكتتاب المؤسسين هو 10% من رأس مال الشركة، ويحدد بعض الحالات التي يكون فيها الحد الأعلى للاكتتاب لا يزيد على 50% من رأسمال الشركة، وفي حال وجود شركاء أجانب فإن نسبة الحد الأعلى لاكتتاب المؤسسين هي 75% من رأس المال، ولا يقل مساهمة كل عضو مؤسس وقّع على عقد التأسيس عن سهم واحد. أما بخصوص اكتتاب الجمهور فلم يحدد القانون الحد الأدنى للاكتتاب سواء بخصوص عدد الأسهم، أو نسبة رأس مال الاكتتاب.

- **أنواع الشركات في فلسطين**

الشركات العادية (شركات الأشخاص)

- **الشركات العادية العامة**

1. عدد المؤسسين من 2-20 مساهم
2. لا يحدد القانون قيمة رأس المال
3. الشركاء مسؤولون بالتضامن والتكافل عن الديون وجميع العقود والالتزامات
4. يجوز لكل شريك الاشتراك في إدارة أعمال الشركة

- **الشركات العادية المحدودة**

1. عدد المؤسسين من 2-20 مساهم
2. لا يحدد القانون قيمة رأس المال
3. نوعين من الشركاء؛ شريك عام أو أكثر، مسؤولون بصفة شخصية بالتكافل والتضامن عن ديون الشركة وعقودها والتزاماتها، وشريك أو أكثر، محدود المسؤولية بمقدار ما دفعه من رأس مال
4. يجوز لكل شريك الاشتراك في إدارة أعمال الشركة
5. ليس للشريك المحدود المسؤولية في الاشتراك في إدارة شؤون الشركة العادية المحدودة

الشركات المساهمة (شركات الأموال)

- **شركة المساهمة العامة المحدودة**

1. الحد الأدنى لعدد المؤسسين 7 أشخاص أو أكثر
2. يجب ألا يقل رأسمال الشركة عن 30 ألف دينار أردني، ويتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول، وتطرح للاكتتاب العام
3. تكون مسؤولية المساهمين محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة
4. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من 5-11 عضو، يتم انتخابهم لمدة 4 سنوات

- **الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة**

1. عدد المؤسسين من 2-50 شخص فقط
2. يجب ألا يقل رأس مال الشركة عن 2,000 دينار أردني، ينقسم إلى أسهم لا تطرح للاكتتاب العام
3. تكون مسؤولية المساهمين محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة
4. في حال قل عدد المساهمين عن 20 شخص، تكون إدارة الشركة بالشكل الذي يتفق عليه الشركاء، وفي حال زاد عدد مساهمي الشركة عن 20 شخص يتولى إدارتها مجلس إدارة يتكون من 2-5 أعضاء، ينتخب المجلس كما في الشركة المساهمة العامة

الشركات الأجنبية

- **الشركات الأجنبية**

1. قد تكون شركات عادية أو شركات مساهمة، وتسجل على أنها شركة أجنبية أو فرع لشركة أجنبية
2. لا يجوز لأي شركة أجنبية أن تتعاطى أعمالها ما لم تكون مسجلة لدى مراقب الشركات، كما عليها أن ترفع كافة البيانات اللازمة ليتم تنسيبها من قبل المراقب إلى الوزير بتسجيل الشركة، على أن يتم تبليغ المراقب بحدوث أي تغيير
3. في حال كانت الشركة مساهمة، يجب أن تقدم للمراقب خلال 3 أشهر من نهاية كل سنة مالية تقرير عن أعمالها، ونسخة عن ميزانيتها، وتبين بوضوح اسم البلد الذي تأسست فيه في جميع قيودها، ودفاترها

ومن أجل ضمان التمايز بين الاستثمارات، خاصة في ظل نظام السوق المفتوح، ولتوفير الحماية لبراءات الاختراع، والعلامات التجارية يتم تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية. حيث يحصل المخترع الأول لأي اختراع، على إمتياز لاختراعه، حتى يكون قادراً على استخدامه، واستثماره، وتشغيله، وصنعه، وإنتاجه، وتجهيزه، وبيعه، أو منح رخص للغير بذلك، وقد تصل مدة إمتياز الاختراع إلى 16 سنة من تاريخه.

ولضمان تمييز البضائع التي ينتجها المستثمر أو يصنعها أو يتاجر بها أو ينوي المتاجرة بها، أو لتمييز المنتجات التي أصدر لها شهادة خاصة، وكذلك لضمان جودة ونوعية المنتجات، يحق لأي مستثمر الاستقلال في استعمال علامة تجارية خاصة به، وفق قانون العلامات التجارية رقم (33) لسنة 1952 المطبق في المحافظات الشمالية، أو قانون العلامات التجارية رقم (35) لسنة 1938 المطبق في المحافظات الجنوبية.

العلامات التجارية الأجنبية التي يمكن تسجيلها في فلسطين؛ هي العلامات التجارية المسجلة في أية دولة أجنبية عضو في إتفاقيات دولية، إنضمت أو ستنضم إليها فلسطين، أو دولة تشترك معها فلسطين في إتقافيات ثنائية لتنظيم العلاقة، ويتم الرجوع

إلى العلامات التجارية المسجلة لدى منظمة الملكية الفكرية للتأكد من عدم وجود أي علامة تجارية سابقة سواء للعلامة التجارية الأجنبية أو المحلية.

مدة الحماية بالنسبة للعلامات التجارية هي سبع سنوات، مع إمكانية تجديد التسجيل من حين لآخر، وإدخال كافة التعديلات عليها. ويتم تسجيل العلامة التجارية بعد إلحاق أربع نسخ من العلامة التجارية المقترحة بالطلب، مرفقة بنسخة من شهادة تسجيل الشركة.

النظام القانوني الفلسطيني يحمي أيضاً حقوق النشر، وفق قوانين حقوق النشر للعام 1911 وعام 1924، وحيث تصل مدة الحماية إلى 50 عام بعد وفاة كاتب العمل.

بخصوص القطاع الصناعي في فلسطين، فهو ينظم وفقاً لقانون الحرف والصناعات لسنة 1953 وقانون تشجيع وتوجيه الصناعة المؤقت رقم (33) لسنة 1963 المطبقان في المحافظات الشمالية، وقانون تنظيم الحرف والصناعات لسنة 1927 والمطبق في المحافظات الجنوبية، وتدار المدن الصناعية وفقاً لقانون المدن والمناطق

الصناعية الحرة، كما يوضح قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 1999 إجراءات ترخيص المصانع والمنشآت الصناعية.

تمنح وزارة الاقتصاد الوطني مجموعة من التراخيص للمشاريع الصناعية التي تقسم إلى صناعات تحويلية وصناعات تعدينية، منها رخصة إقامة منشأة صناعية، ورخصة تشغيل ومزاولة حرفة صناعية، ورخصة إقامة وتشغيل محجر.

يتطلب استكمال الترخيص، الحصول على رخصة الحرف الصناعية، والتي يتم تنظيمها وفق القانون التجاري. يتم إصدار الرخصة من قبل المجلس البلدي، كما يتطلب فتح ملف ضريبي لدى وزارة المالية والتخطيط، والتسجيل والانتساب لدى الغرفة التجارية. وعلى المستثمر الإلتزام بشروط الترخيص الصناعي، المتمثلة بتنفيذ المشروع الصناعي، وتطبيق الشروط البيئية والتنظيمية، التي تم وضعها من قبل المستشار البيئي المختص بتقييم الآثار البيئية للمشروع، في مدة أقصاها تاريخ انتهاء الترخيص الصناعي المؤقت، مدته عام، ويتم تجديد الترخيص بعد العام، حيث يحصل المستثمر على ترخيص دائم بعد استيفاءه كافة شروط الترخيص.

على أي مشروع استثماري الخضوع للأحكام المنصوص عليها في القوانين المرتبطة بالهيئات المحلية والحكم المحلي، حيث يطلب من المشاريع الحصول على مجموعة من التراخيص المرتبطة بالإشغال أو بممارسة النشاط الصناعي ذاته، تمنح من قبل الهيئات المحلية كل في منطقة الاختصاص، كذلك يطلب من المستثمر الحصول على مجموعة من الأذونات لممارسة استثماره مثل؛ إذن الإشغال، وإذن إعادة تأمينات، وغيرها وفق قانون الحكم المحلي رقم (1) لسنة 1997.

ولضمان حماية المستهلك، والعامل، والبيئة، وتسهيل التبادل والتفاهم التجاري، فإن الصناعات الفلسطينية تخضع لمجموعة من المواصفات والمقاييس وفق قانون المواصفات والمقاييس رقم (6) لسنة 2000. بحيث تصدر مؤسسة المواصفات والمقاييس شهادات الجودة وتعتمد بطاقات البيانات الخاصة بالسلع. حيث يضمن للمستثمر حصوله على شهادات مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية توسيع آفاق التسويق للمنتجات وزيادة ثقة المستهلك بها، ورفع قدرتها التنافسية، كما تخضع المنتجات المصنعة إلى قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005.

قانون المدن والمناطق الصناعية الحرة يوفر للمستثمر مجموعة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية، والامتيازات، ومجموعة من ضمانات الاستثمار وضمانات التأمين ضد المخاطر.

وفيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، فينظم هذا القطاع وفق قانون المصارف لعام 2002، والمرسوم الرئاسي لعام 2008، من قبل سلطة النقد التي تعتبر البنك المركزي. في فلسطين، تم تداول الجنيه الفلسطيني حتى عام 1947، وحالياً لا يوجد عملة وطنية متداولة، حيث يتم التداول بأربعة عملات رئيسية هي؛ الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيكل الإسرائيلي، واليورو الأوروبي.

ويتطلب لتأسيس بنك مصرفي في فلسطين أن يتخذ شكل شركة مساهمة عامة للأوراق المالية، إلا في حال كان بنك أجنبي فيتطلب من المستثمر أن يسجل المشروع كشركة أجنبية، وعليه أن يحصل على موافقة سلطة النقد. وبخصوص قطاع التأمين

فهو خاضع لقانون رقم (5) للعام 1965 بخصوص الإشراف على التأمين، وقانون رقم (76) للعام 1965 بشأن التأمين في المحافظات الشمالية، والقوانين رقم (2) للعام 1966 رقم (1) للعام1967 في المحافظات الجنوبية.

ينظم قطاع الأوراق المالية الفلسطينية من خلال هيئة سوق رأس المال وهي مؤسسة عامة تهتم بتنظيم ومراقبة سوق رأس المال والنمو من أجل حماية حقوق المستثمرين في فلسطين، ويتم التداول فقط بالأسهم مع وجود إمكانيات تقنية عالية، وعادة ما يتم التداول بالدينار الأردني والدولار الأمريكي، ويتكون القطاع من عدد من المؤسسات الرئيسية؛ مثل سوق فلسطين للأوراق المالية، والشركات المساهمة العامة، وشركات الوساطة الأعضاء، وهيئة سوق رأس المال، إضافة إلى المساهمين والمستثمرين وغيرهم، ولا يوجد قيود على الاستثمارات الأجنبية في السوق الفلسطيني.

يذكر أن الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية إلزامي بالنسبة للشركات المساهمة العامة، فعلى كافة الشركات المساهمة العامة تقديم طلب إدراج للسوق. يتبع الإدراج عملية الإفصاح التي تتم بشكل مرحلي خلال العام، وهي تضمن للمستثمر الإطلاع التام على التغيرات التي تؤثر على أسعار الأسهم التي يملكونها وتكون مراحل الإفصاح في فترات؛ الإدراج، نهاية السنة المالية، والبيانات الختامية، والتقرير الربعي والنصفي والسنوي.

1.2 الضرائب

تحتكم البيئة المالية في فلسطين لمجموعة من القوانين التي تنظم جباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة المختلفة من المستثمرين.

- **ضريبة الدخل:**

يطبق في فلسطين قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 وتعديلاته، وحيث توزع ضريبة الدخل على الشركات والأفراد على النحو التالي في الصفحة التالية:

ضريبة الدخل

الضريبة السنوية (بالدولار الأمريكي) *	النسبة
الأفراد (الأشخاص الطبيعيون المقيمون)	
1 - 20,833	5%
20,834 – 41,666	10%
أكثر من 41,667	15%

الضريبة السنوية (بالدولار الأمريكي) *	النسبة
الشركات (الأشخاص الاعتباريون)	
الشركات	15%
شركات التأمين التي تؤمن على الحياة	5%
شركات الاتصالات والشركات التي تتمتع بامتياز أو احتكار	20%

سعر صرف الدولار مقابل الشيكل 3.6

يذكر أن حوافز ضريبة الدخل التي تقدم للمستثمرين وفق قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني يتم تطبيقه على صافي الدخل الخاضع للضريبة، كما يوفر قانون ضريبة الدخل خصومات على ضريبة الدخل للشركات، كما هو موضح في الشكل التالي.

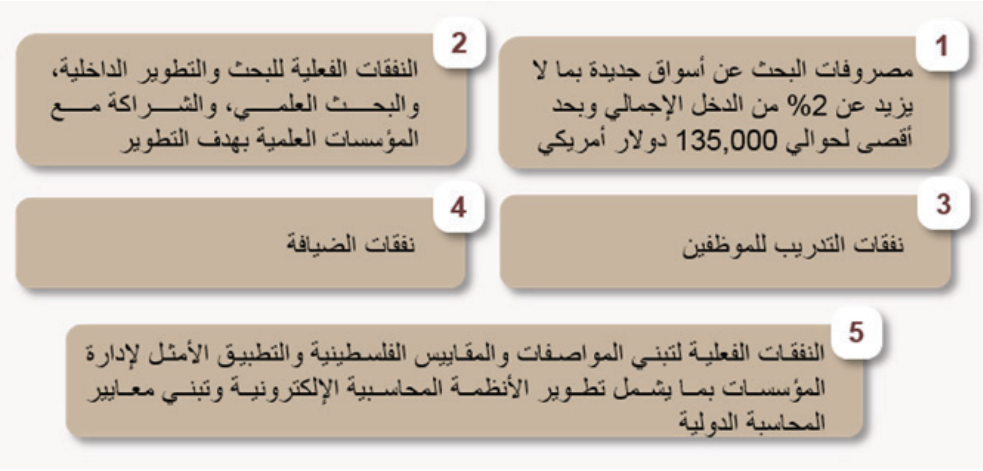

ويقدم القانون حوافز ضريبية على الأرباح الرأسمالية المتأتية من بيع الممتلكات، والأرباح الرأسمالية المتأتية من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية، ويسمح بالمضي قدماً في الخسائر لمدة 5 سنوات دون تحمل الخسائر مرة أخرى.

يتطلب من المكلف فتح ملف ضريبي، ويمنح له بعد ذلك؛ شهادة تسجيل في ضريبة الدخل، وشهادة إخلاء طرف "براءة ذمة"، وشهادة خصم مصدر.

- **الضرائب على البضائع المحلية والخدمات:**

تفرض ضريبة القيمة المضافة على كافة البضائع والخدمات المنتجة محلياً، باستثناء البضائع المعدّة للتصدير، والخدمات السياحية، والفواكه، والخضار بعد خصم المشتريات من السلع الوسيطة، وتبلغ نسبتها 16%، باستثناء نسبة الصفر على البضائع والخدمات السياحية والفواكه والخضراوات. كما تفرض ضريبة الوقود بنسبة محددة لكل 1000 لتر، ويتم تحديثها كل ثلاثة أشهر تبعاً لارتفاع أسعار المستهلك.

ضريبة الشراء، وهي ضريبة تفرض على السلع حسب سعر البيع بالتجزئة، وتكون نسبة مئوية متفاوتة، ويتحملها المستهلك النهائي بمجرد شراؤه لها، وتفرض على السلع بدون تمييز فهي ضريبة مبيعات شاملة، كما تفرض على سلع معينة مثل السلع الكمالية.

- **الضرائب والرسوم على التجارة الدولية:**

إلى جانب الضرائب على البضائع المحلية والخدمات، تفرض في فلسطين ضرائب على التجارة الدولية وتشمل؛ الرسوم الجمركية وتشكل قيمة الواردات بما في ذلك رسوم التأمين والشحن. كما تفرض ضريبة الشراء، والتي تشكل قيمة الواردات مضافاً إليها تكاليف التأمين والشحن والجمارك، وتصل نسبة الرسوم من 5% إلى 24%، إلى جانب ضريبة القيمة المضافة التي تفرض بقيمة 16% على كافة البضائع المستوردة.

- **الضرائب على الممتلكات:**

يوجد نوعان من الضرائب على الممتلكات في فلسطين، ضريبة الأملاك التي تفرض على الأرض غير الزراعية والبنايات، وضريبة الأرض الزراعية والتي تطبق على الشركات.

يتطلب تملك أرض في فلسطين أو تغطية احتياجات الأرض الاستثمارية تقديم إذن شراء إلى سلطة الأراضي، علماً أن قانون الأراضي المطبق في فلسطين يتيح ملكية الأجنبي للأراض في فلسطين.

- **ضرائب أخرى يتم استيفائها:**

1. ضريبة الأرباح الرأسمالية: لا تخضع الأعمال والشركات لضريبية الأرباح الرأسمالية في فلسطين.
2. ضريبة خدمة العقود: يخضع الدخل الناتج أو المكتسب من العقود المبرمة للضريبة.
3. أرباح الأسهم، الإيجارات، الأتاوات: أرباح الأسهم الخاضعة للضريبة، أرباح الأسهم بعد إعادة توزيع رأس المال معفاة من الضريبة، الأتاوات ليست معفاة من الضريبة، دفعات الإيجار ليست معفاة من الضريبة، الأرباح المحتجزة معفاة من الضريبة إلا إذا أعيد استثمارها.
4. ضرائب الهدايا والميراث: لا توجد ضرائب على الهدايا أو الميراث في فلسطين.

1.3 قانون العمل والعمال

يطبق قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، على جميع العمال وأصحاب العمل باستثناء موظفي الحكومة وخدم المنازل وأفراد أسرة صاحب العمل من الدرجة الأولى، ويكتب عقد العمل باللغة العربية، وعلى صاحب العمل الذي يشغل 20 عاملاً على الأقل أن يوظف 5% من العمال ذوي الاحتياجات الخاصة. ويحظر تشغيل الفتيان دون سن 15 سنة، ويسمح بتشغيل من يتراوح أعمارهم بين 15-18 سنة بعد خضوعهم لفحص طبي قبل التوظيف، على أن تكون دورية الفحص كل 6 أشهر، ويخضع الفتيان العاملين لشروط خاصة تختلف عن بقية العمال على صاحب العمل الالتزام بها.

هناك نوعان من عقود العمل من حيث المدة التي يتم تطبيقها في فلسطين؛ عقد عمل محدد المدة، وتكون مدته بحد أقصى سنتين، وعقد عمل غير محدد المدة، على أن تكون الفترة التجريبية في العمل لا تزيد عن ثلاثة أشهر. تبلغ ساعة العمل الأسبوعية للعامل 45 ساعة، بدون تحديد لأيام العمل اليومية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحد الأدنى من العطل الأسبوعية هو يوم واحد، وتقسم الساعات على ما لا يقل عن 5 أيام، وما لا يزيد عن 9 ساعات في اليوم، ويحق للعامل الحصول على فترة استراحة أو أكثر بما لا يزيد عن ساعة واحدة يومياً.

تُدفع الأجور على أساس شهري لعقود العمل الشهرية، وعلى أساس أسبوعي لعقود المياومة أو العقود الأسبوعية أو العقود على أساس الساعة. ولا يجوز تأخير دفع الأجور لأكثر من خمسة أيام من تاريخ استحقاقها بحيث تعتبر ديون غير مستردة، يبلغ الحد الأدنى للأجر الشهري في فلسطين 395 دولار أمريكي، أما الحد الأدنى لأجور عمال المياومة فيبلغ 18 دولار أمريكي، والحد الأدنى لأجر ساعة العمل الواحدة فيبلغ حوالي 2 دولار أمريكي.

يحق للعامل الحصول على إجازة سنوية مدتها 14 يوم خلال الخمس سنوات الأولى من العمل كحد أدنى، و21 يوم لسنوات العمل بعد ذلك. ويحق له الحصول على مجموعة من الإجازات الأخرى مثل؛ الإجازة المرضية والتي تصل إلى 14 يوم سنوياً مدفوعة الأجر بالكامل، أما إذا امتدت لتصل من 15 يوم إلى 28 يوم فتكون بدفع نصف الأجر. والإجازة العارضة، والتي لا تزيد عن عشرة أيام متفرقة سنوياً أو ثلاثة أيام متتالية في المرة الواحدة، وكذلك إجازة الوفاة ومدتها ثلاثة أيام في حال وفاة أحد الأقارب حتى الدرجة الثانية ولا تكون محسوبة ضمن الإجازة السنوية.

كذلك يمنح العامل إجازة الحج مدتها أسبوعان، وإجازة ثقافية مدتها أسبوع في السنة، ويحق للعاملات الحصول على إجازة أمومة مدفوعة بالكامل مدتها 10 أسابيع.

لا يشترط من صاحب العمل تعويض العامل عن تكلفة المواصلات، لكن عليه ضمان حقوق العامل فيما يتعلق بالتأمين الصحي الذي يعتبر إلزامي في فلسطين، لكن يشترط أن يقدم للعامل تأمين ضد إصابات وحوادث العمل، وتعويضه عن كل ساعة عمل إضافي بحيث يدفع له بمعدل 1.5 أجره مقابل ساعات العمل العادية.

يحق للعامل الذي أمضى سنة في العمل أن يمنح مكافأة نهاية الخدمة، مقدارها أجر شهر عن كل سنة قضاها، على أساس آخر أجر تقاضاه مع حساب كسور السنة في حال تمت إقالته من صاحب العمل، وفي حال استقالة العامل الذي أمضى خمس سنوات في العمل يحصل على ثلث أجرة شهر، وثلثا الأجر لمن قضى أكثر من خمس سنوات وأقل من عشرة سنوات، ويستحق المكافأة الكاملة في حال أمضى في العمل أكثر من عشرة سنوات. كما يحق للعامل التعويض في حالة الفصل التعسفي بمقدار أجر شهرين عن كل سنة دون المساس بأية حقوق أخرى له.

1.4 الاستيراد

من أجل الاستيراد من خارج فلسطين، على المستورد معرفة كافة متطلبات الاستيراد سواء التي تسبق عملية الاستيراد أو التي تتخلل عملية الاستيراد، والتي تتمثل في:

- إصدار بطاقة التعامل بالتجارة الخارجية (رقم الاستيراد وبطاقة الاستيراد) من وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الاستيراد أو أحد مكاتبها، يستوجب حصوله على رقم التعامل بالتجارة الخارجية والذي يتكون من رقم الشركة أو رقم التاجر، والذي يعمم على كافة المعابر وتتوقف عليه عملية الاستيراد.
- الحصول على رخصة استيراد من وزارة الاقتصاد الوطني، المديرية العامة للتجارة الداخلية أو أحد مكاتبها، علماً أن بعض البضائع تتطلب الحصول على موافقات من هيئات معينة قبل الحصول على الرخصة كما في منتجات النفط والبنزين، ومنتجات التبغ والسجائر، والمبيدات الحشرية ومواد الطلاء، والمركبات وقطع الغيار، وأدوات الاتصالات، والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، والمنتجات الطبية. تكون الرخصة لفترة محددة تختلف اعتماداً على نوع البضاعة، وتشير إلى كمية البضاعة المستوردة.
- الحالات التي تتطلب الحصول على رخصة استيراد موضحة في الشكل أدناه.

خضوع البضاعة المستوردة لنظام الحصص والسلع المدرجة في قوائم A1,A2,B	البضاعة المتعلقة بالصحة العامة
التبادل التجاري مع دول لا تقيم اتفاقيات تجارة حرة مع فلسطين، أو مع دول ليست عضو في منظمة التجارة العالمية	استيراد النفط والغاز ومعدات الاتصالات والمركبات

يطبق في فلسطين سياسة الغلاف الجمركي الموحد لذا فإن رخصة الاستيراد تطلب إظهارعلامة (L) على رخص استيراد؛ معظم المركبات، والآليات الزراعية، والمنتجات الزراعية، والجلود، والمواد الغذائية المصنعة، والأسلحة، والحيوانات الحية، والمنتجات الحيوانية، والأدوية.

- لا يوجد شروط فيما يتعلق بمصدر البضائع المستوردة حسب معدلات الدولة الأولى بالرعاية (MFN Rate)، فشهادة المنشأ يجب أن ترفق مع الواردات للاستفادة من أية إعفاءات جمركية تفضيلية بموجب اتفاقيات تجارية، وتصدر هذه الشهادة في البلد المصدر للبضاعة. ويسمح في فلسطين للواردات أن تمر بدون شهادة منشأ، غير أنها لن تستفيد من أية إعفاءات جمركية تفضيلية ممنوحة بموجب التسهيلات والاتفاقيات الدولية.
- يطلب أيضاً من المستورد الحصول على شهادة المواصفات والمقاييس، لا سيما البضائع المدرجة في قوائم A1 وA2، حيث تخضع هذه البضائع الواردة في تلك القوائم إلى المقاييس الفلسطينية فقط ضمن كميات متفق عليها.

حال تجاوزت الكمية المستوردة قيود الحصة المتفق عليها، تسري إجراءات ومعايير خاصة على الكمية الإضافية. هناك مقاييس إلزامية ومقاييس اختيارية تعتبر بمثابة تصديق إضافي عادة تطلبه الوكالات الأجنبية لتأهيل المنتجات في المناقصات التنافسية.

البضائع التي تتطلب مقاييس إلزامية

على البضائع المستوردة الحصول على مجموعة من الوثائق من المصدِّر، أو من وكيل الشحن لتخليص البضاعة، وتشمل:

الوثائق التي تتطلب من المصدر أو وكيل الشحن

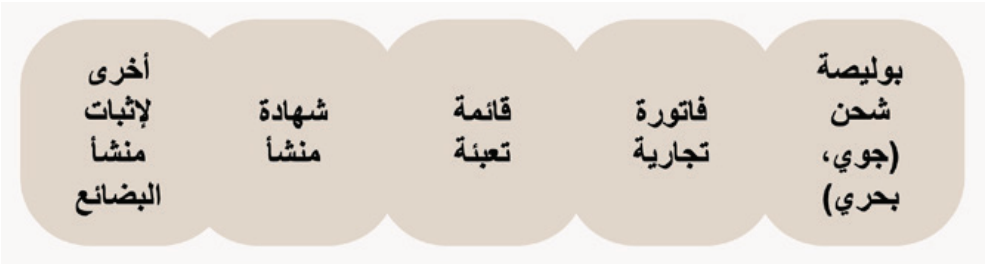

- البضائع المستوردة من الدول العربية، ترد رسوم الجمارك إلى المستوردين، حيث أن هذه البضائع معفاة من الرسوم الجمركية حسب الإتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وقرار القمة العربية رقم (200) لسنة 2000 القاضي بإعفاء الصادرات الفلسطينية.
- قبل شحن البضاعة، يقدم المستورد طلب للموافقة على الوسم التجاري لدى وزارة الاقتصاد الوطني في دائرة التجارة الخارجية، حيث يلصق الوسم الذي يعد باللغة العربية على المنتجات المستوردة يوضع الوسم؛ اسم المنتج، والعلامة التجارية للمنتج، ونوع المنتج، واسم المستورد وعنوانه، ومكان الإنتاج، واسم المنتج وعنوانه، وتاريخ الإنتاج وتاريخ الإنتهاء، ومحتويات المنتج ومركباته، وأية مواد حافظة وأدوات التخزين، والحجم.

1.5 التصدير

لا تحتاج عملية التصدير في فلسطين لإجراءات معقدة، فإجراءاتها بسيطة وواضحة، ويتطلب إتمام عملية التصدير الحصول على شهادة التعامل بالتجارة الخارجية من وزارة الاقتصاد الوطني، وشهادة منشأ لجميع الدول تصدر من الغرف التجارية، أما دول الاتحاد الأوروبي فتصدر من الجمارك وتصادق عليها وزارة الاقتصاد الوطني وتكون مدتها أربعة أشهر من تاريخ إصدارها.

يطلب أيضاً بوليصة تأمين، وبوليصة نقل بري، وفاتورة تجارية، وقائمة التعبئة معدة من قبل المنتج أو المصدر، كما يطلب تحديد علامات الشحن والعنوان، والبيان الجمركي. علماً أن منتوجات المستحضرات الدوائية والمنتوجات الغذائية والمنتوجات الزراعية تحتاج لمتطلبات خاصة إضافية لاتمام إجراءات التصدير.

وفقاً لاتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع فلسطين، تطبق الإجراءات التالية الخاصة بشهادات المنشأ، علماً أن البضائع المصدرة للدول المصدر لها المذكورة أدناه معفية من الرسوم الجمركية.

الدولة المصدر لها	نوع شهادة المنشأ	الجهة المصدرة لشهادة المنشأ
الاتحاد الأوروبي، دول الإفتا، تركيا	شهادة اليورو 1	دائرة الجمارك الفلسطينية
الولايات المتحدة الأمريكية	شهادة منشأ نموذج (أ) للحصول على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية توضع على البضائع (WB أوGS)	من المصدر دون الحاجة ليتم اعتمادها من أي جهة رسمية
كندا	شهادة المنشأة من المصدر للمستورد الكندي	من المصدر دون الحاجة ليتم اعتمادها من أي جهة رسمية
الدول العربية	شهادة المنشأ للدول العربية	الغرفة التجارية ويتم اعتمادها من وزارة الاقتصاد الوطني
الدول الأخرى	نموذج شهادة المنشأة الوطنية	الغرفة التجارية ويتم اعتمادها من وزارة الاقتصاد الوطني

نقاط الاتصال التجارية في فلسطين

1. معبر الجلمة: معبر رئيسي يقع شمال مدينة جنين، يستخدم لحركة المشاة والبضائع التجارية.
2. معبر ترقوميا: يخدم المعبر محافظة الخليل والمدن الواقعة جنوب المحافظات الشمالية، ويستخدم لحركة الصادرات والواردات، باستثناء حاويات الحديد.
3. معبر الطيبة: يخدم المعبر محافظة نابلس، ومحافظة طولكرم، ومحافظة قلقيلية، وأجزاء من محافظة جنين، ويستخدم لحركة الصادرات والواردات، باستثناء منصات الشحن الضخمة والحاويات الصادرة.
4. معبر بيتونيا: يخدم المعبر محافظة رام الله والبيرة والمدن الشمالية، وضواحي القدس. ويستخدم لحركة الصادرات والواردات، باستثناء عربات النقل التي يزيد ارتفاعها عن 1.6 متر بسبب محدودية الماسح الأمني.
5. معبر المنطار: يربط المعبر بين المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية وباقي دول العالم، ويعد المنفذ التجاري الرئيس للمحافظات الجنوبية.
6. معبر العودة: يقع على الحدود مع مصر، يخصص المعبر لاستيراد مواد البناء فقط، ويستخدم في حال إغلاق معبر المنطار لاستيراد بعض البضائع التجارية مثل؛ المواد الغذائية، والحيوانات الحية.
7. نقطة الشجاعية: يقع في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، يصل منه الوقود لغزة، ويتم استيراد الوقود السائل والغاز من دول الجوار.
8. معبر الكرامة/ جسر الملك حسين بين فلسطين والأردن: يعتبر الجسر معبراً تجارياً يتم من خلاله تصدير البضائع باتجاه الأردن.
9. معبر أريحا التجاري بين فلسطين والأردن: يستخدم المعبر من أجل تصدير السلع الغذائية، والسلع المعمرة، والأدوات المنزلية، والأدوات الكهربائية، واستيرادها.
10. منفذ كرم أبو سالم بين قطاع غزة ومصر: يعتبر المنفذ ممر تجاري مؤقت، يستخدم للحركة بين المحافظات الجنوبية ومصر.
11. معبر رفح الحدودي: يتم استخدامه لتصدير البضائع إلى مصر.
12. معبر بيت حانون: معبر يقع في أقصى شمال المحافظات الجنوبية، يستخدم لحركة المشاة والبضائع التجارية.

المحافظات الشمالية
جنين
طولكرم
طوباس
قلقيلية
نابلس
سلفيت
أريحا
رام الله والبيرة
القدس
بيت لحم
الخليل
البحر الأبيض المتوسط
غزة
المحافظات الجنوبية
دير البلح
خان يونس
رفح

نقاط الاتصال التجارية مع فلسطين

1. مطار اللد (بن غوريون): نقطة الدخول والخروج للركاب والبضائع إلى جميع دول العالم.
2. ميناء حيفا: واحد من أكبر الموانئ البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، من حيث حجم الشحن والنقل التي تصل سنوياً لما يقارب 24 مليون طن.
3. ميناء أسدود: يمتلك الميناء إمكانيات عالية جداً على تخزين وشحن أنواع متعددة من البضائع.
4. مطار الملكة علياء الدولي: يقدم خدمات النقل للركاب والبضائع باتجاه دول العالم بما فيها بروكسل، الدوحة، اسطنبول، لندن، ونيويورك.
5. ميناء العقبة: يمتلك الميناء إمكانيات عالية تمكنها من تقديم خدمات النقل والشحن بكفاءة وجودة عالية.
6. مطار العريش الدولي: هو مطار دولي يعد مركز عمليات الخطوط الجوية ا لفلسطينية .

البحر الأبيض المتوسط
المحافظات الشمالية
المحافظات الجنوبية
1
2
3
4
5
6

2

أهلاً وسهلاً بكم في فلسـطيـن

2.1 لمحة عن فلسطين ... مؤشـرات وأرقـام
2.2 لمحة عن فلسطين ... بيئة الاستثمـــار

لمحة عن فلسطين

مؤشـرات وأرقـــام

تتمتـع فلسـطين بالعديـد مـن الميـزات التـي تدفعهـا لتكـون بلـداً جاذبـاً للاسـتثمار، فهـي تمتاز بموقـع جغرافـي ممتاز يعتبر نقطة إلتقاء لثلاث قـارات رئيسية هي آسيا، وإفريقيا، وأوروبـا، كمـا تمتـاز بالمنـاخ المعتـدل لكونهـا تقـع علـى حـوض البحـر المتوسـط، وبوجـود مناطـق طبوغرافيـة تعتبـر جاذبـة للسـياحة والزراعـة فـي الوقـت ذاتـه. يمكـن تقسـيم أرض فلسـطين إلـى أربعـة أقسـام؛ منطقـة الأغـوار التـي تحتـوي علـى السـهول الخصبـة وهـي منطقـة خصبـة للإنتـاج الزراعـي، ومنطقـة المنحـدرات الشـرقية المطلـة علـى الأغـوار والتـي تتكـون مـن مناطـق صخريـة مـع خصوبـة نسـبية تصـل جنوبـاً إلـى البحـر الميـت، والمناطـق الجبليـة الوسـطى والتـي تشـكل الجـزء الأكبـر مـن فلسـطين ويبلـغ أقصـى إرتفـاع لهـا (1,000) متـر فـوق سـطح البحـر، والمناطـق السـاحلية وشـبه السـاحلية.

كمـا تمتلـك فلسـطين اقتصـاداً ديناميكيـاً يقـوم علـى اقتصـاد السـوق، والـذي يمنـح القطـاع الخـاص فرصـة واسـعة للعـب دوراً قياديـاً فـي ظـل حكومـة داعمـة تؤمـن بمبـدأ الشـراكة، وعليـه فهـي تضمـن توفيـر العديـد مـن حوافـز الاسـتثمار والضمانـات والتأمينـات مـن قبـل المؤسسـات الوطنيـة والدوليـة.

إضافـة إلـى وجـود فـرص اسـتثمار فـي التصديـر وإعـادة التصديـر مـن خـلال شـبكة الاتفاقيـات التجاريـة والاقتصاديـة التفضيليـة التـي تمنـح البضائـع الفلسـطينية ميـزة تنافسـية عاليـة فـي الأسـواق العالميـة، بسـبب توفـر العمالـة التـي تمتلـك درجـة عاليـة مـن التعليـم والمهـارة. هـذا بالإضافـة لوجـود سياسـات حكوميـة تشـجع التجـارة والاسـتثمار بشـكل كبيـر، فضـلاً عـن توفـر الإسـتراتجيات المشـجعة للاسـتثمار كإسـتراتيجية التنميـة الاقتصاديـة التـي ركـزت علـى تحسـين الوصـول إلـى الأسـواق الخارجيـة وجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة، والإسـتراتيجية الوطنيـة للتصديـر والتـي رسـمت خارطـة الطريـق لـكل مـن الحكومـة والقطـاع الخـاص.

وحاليـاً، تركـز فلسـطين علـى تعزيـز قـدرات الاقتصـاد الوطنـي لتحويلـه لاقتصـاد الإنتـاج المسـتند إلـى المعرفـة، مـع التركيـز علـى القطـاع الزراعـي، والقطـاع السـياحي، والقطـاع الصناعـي، وقطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، وقطـاع الطاقـة والطاقـة المتجـددة، وقطـاع الخدمـات.

فـلسطيـــن
مساحة الأرض وديمغــرافيا السكــان

1. المساحة

تبلـغ المسـاحة الإجماليـة للأراضـي الفلسـطينية (المحافظـات الشـمالية والمحافظـات الجنوبية) حوالي 6,450 كم2، تمثل 23% من مساحة فلسطين ما قبل عام 1948 التي كانـت تحـت الإنتـداب البريطانـي.

تغطـي المحافظـات الشـمالية مسـاحة تصـل إلـى 5,655 كـم2، ويبلـغ طولهـا 130 كـم2، ويتـراوح عرضهـا بيـن 65-40 كـم2. أمـا مسـاحة المحافظـات الجنوبيـة فتعـادل 365 كـم2، ويبلـغ طولهـا 40 كـم2 ويتـراوح العـرض بيـن 5 كـم2 و12 كـم2. فـي فلسـطين 16 محافظـة 11 منهـا تمثـل المحافظـات الشـمالية و5 تمثـل المحافظـات الجنوبيـة.

توزيع المساحة بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية

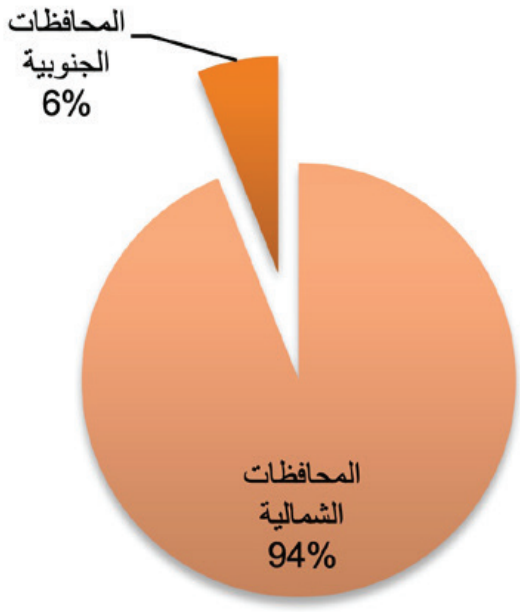

مساحة المحافظات كم2

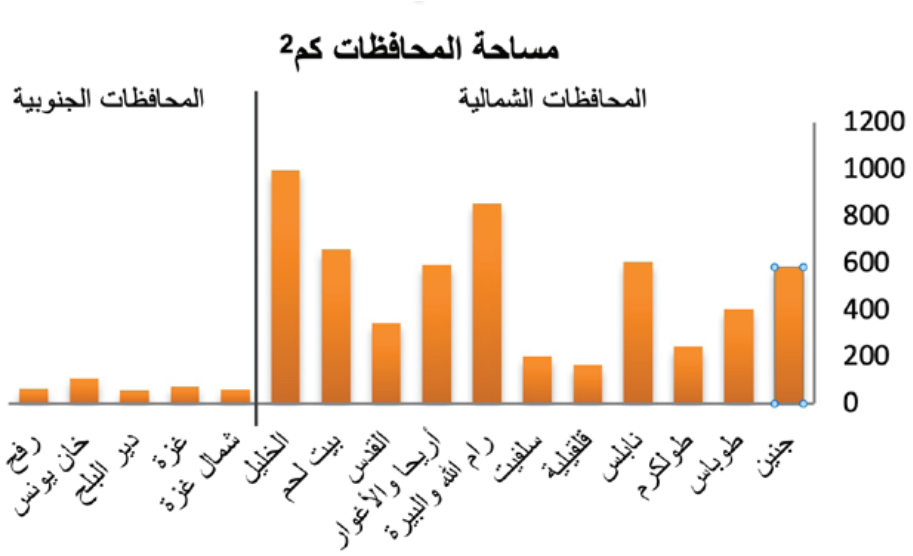

2. السكان

يبلغ عدد الفلسطينين في مجتمعات الاغتراب والشتات في العالم نحو 13مليون نسمة، موزعين بين الدول العربية، أوروبا والأمريكيتين، ويبلغ سكان فلسطين 5,038,918نسمة، منهم 3,019,948 نسمة في المحافظات الشمالية و 2,018,970نسمة في المحافظات الجنوبية.

في فلسطين، لا يوجد تباين في نسب الذكور والإناث حيث يشكل الذكور ما نسبته 51% بواقع 2,562,304 نسمة وتشكل الإناث 49% بواقع 2,476,614 نسمة من إجمالي عدد السكان.

يبلغ معدل النمو السكاني في فلسطين 2.8% بواقع 2.5 في المحافظات الشمالية، و3.2% في المحافظات الجنوبية، ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي مرتفعة، وذلك نتيجة إنخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة.

التوزيع السكاني بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية

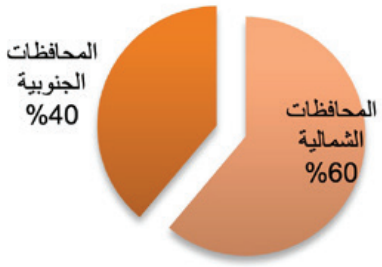

التوزيع السكاني من حيث الجنس للعام 2019

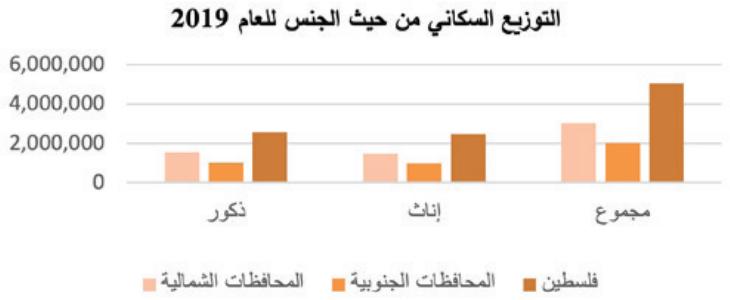

التوزيع السكاني حسب المحافظة 2020

الـمـوارد الـبـشـريـــة فـي فـلـسـطـيـن
العمالة والأجـــــور

1. القوى العاملة والتشغيل

يوجد فائض ووفرة في القوى العاملة الفلسطينية مع وجود نسبة عالية من التعليم والمهارات، وتبلغ نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين 44.3% بعدد يصل إلى 1,357,000عامل. يوزع العدد بين المحافظات الجنوبية والشمالية على التوالي؛ 476,000 و881,000 عامل.

أما بخصوص مستوى مشاركة القوى العاملة في فلسطين من حيث العمر، فإن فئة الشباب بالأعمار من (34-25 سنة) تشكل النسبة الأعلى من القوى العاملة والتي تبلغ 60.7%، بواقع 90.3% للذكور، و30.1% للإناث.

يعتبر قطاع الخدمات والفروع الأخرى من أعلى القطاعات الاقتصادية التي تستوعب العاملين في فلسطين بنسبة مشاركة في القطاع تصل إلى35.8% منهم 73.1% من الإناث و28.9% من الذكور، ومن مجموع العاملين 71.4% مستخدمون بأجر.

نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين للسنوات 2014-2019

يعتبر القطاع الخاص في فلسطين مصدر التشغيل الأول للفلسطينيين بنسبة تصل إلى 66.1% مقابل نسبة تصل إلى 20.7% في القطاع العام، موزعين بين 66.9% في المحافظات الشمالية و63.6% في المحافظات الجنوبية، 15.3% في المحافظات الشمالية و36.4% في المحافظات الجنوبية على التوالي من حيث القطاعات.

ويبلغ عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين 669,593 موزعين بين 503,088 في المحافظات الشمالية و165,996 في المحافظات الجنوبية بمعدل أجر شهري يصل إلى حوالي 224.3 دولار أمريكي في فلسطين (حوالي 307 في المحافظات الشمالية 191.7 في المحافظات الجنوبية).

تتمتع القوى العاملة بمستوى عالٍ من التعليم الأمر الذي يوفر إمكانيات بشرية للمستثمر، حيث تبلغ نسبة العاملين الذين يزيد عدد سنوات الدراسة الخاصة بهم عن 13 سنة إلى 37.8%.

نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين للسنوات 2014-2019

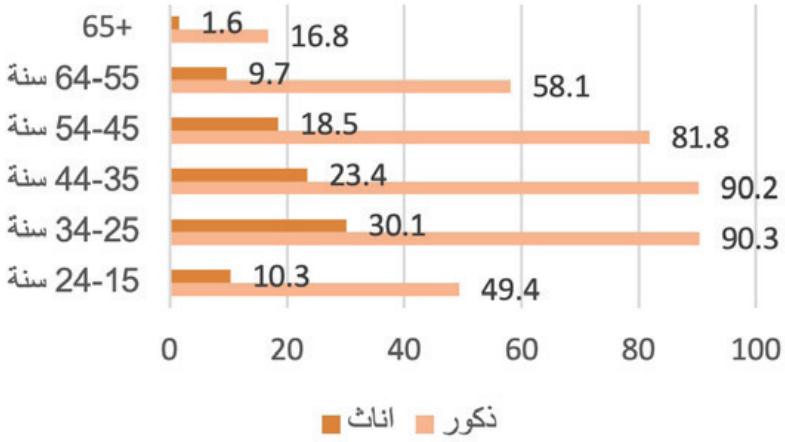

توزيع القوى العاملة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والجنس 2019

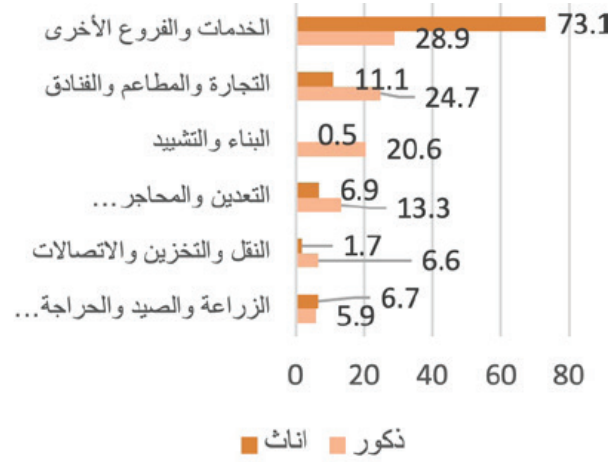

2. الأجور

يصل معدل الأجر اليومي في فلسطين إلى 28.6 دولار، موزعة بين 28.6 دولار في المحافظات الشمالية و13 دولار في المحافظات الجنوبية. يذكر أن معدل أيام العمل الشهري بلغ في المحافظات الشمالية 22.8 يوم وفي المحافظات الجنوبية 22.7 يوم بساعات عمل أسبوعية تقدر بـ 44.1 في المحافظات الشمالية و36.6 في المحافظات الجنوبية.

توزيع القوى العاملة الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والنشاط الاقتصادي للعام 2019

النشاط الاقتصادي	عدد السنوات الدراسية					المجموع
	0	1-6	7-9	10-12	+13	
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	37.4	13.7	8.8	6.4	2.6	6.1
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	7.1	12.2	18.0	16.0	6.1	12.3
البناء والتشييد	10.2	22.6	26.2	22.2	7.7	17.4
التجارة والمطاعم والفنادق	21.8	24.9	24.1	27.1	17.1	22.6
النقل والتخزين والاتصالات	2.1	8.1	6.4	6.5	4.6	5.8
الخدمات والفروع الأخرى	21.4	18.5	16.5	21.8	61.9	35.8

الأداء الاقتصادي في فلسطين
الحسابات القومية والتضخم والقوة الشرائية

حقق الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني نمواً بنسبة 0.95%، ويعتبر القطاع الخدماتي أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، وتمتاز فلسطين بمعدلات غلاء معيشي متوسطة تعتبر أفضل من الدول العربية والعالمية حيث تصل نسبة التضخم إلى 1.58%.

1. الناتج المحلي الإجمالي والنمو

يؤكد الاقتصاد الفلسطيني قدرته على تحقيق الانتعاش الاقتصادي حيث بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي 0.95%،و تتفاوت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، حيث تنخفض في المحافظات الجنوبية لتبلغ ما نسبته 0.02% مقابل إرتفاع في المحافظات الشمالية بنسبة 1.15%، ويعزى السبب في إرتفاع النسبة في المحافظات الجنوبية إلى البدء بإعادة الإعمار، وإجراءات تقليص القيود المفروضة على استيراد المواد الخام ومواد البناء، وزيادة المعونات والمساعدات، غير أن هذا النمو أقل مما تم تحقيقه في الأعوام التي سبقت العدوان خاصة الفترة 2013-2011. وتبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لحوالي 15,764.4مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2019.

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 1.5%، ليصل إلى 3,364.5 دولار أمريكي، ويعزى هذا الانخفاض إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أقل من الزيادة في عدد السكان. غير أن مستوى المعيشة بلغ 1,807.5 دولار أمريكي. ونظراً لتفاوت معدلات النمو، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المحافظات الجنوبية ليصل إلى 1,416.8 دولار أمريكي، بينما بلغ في المحافظات الشمالية 4,802.5 دولار أمريكي.

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2019

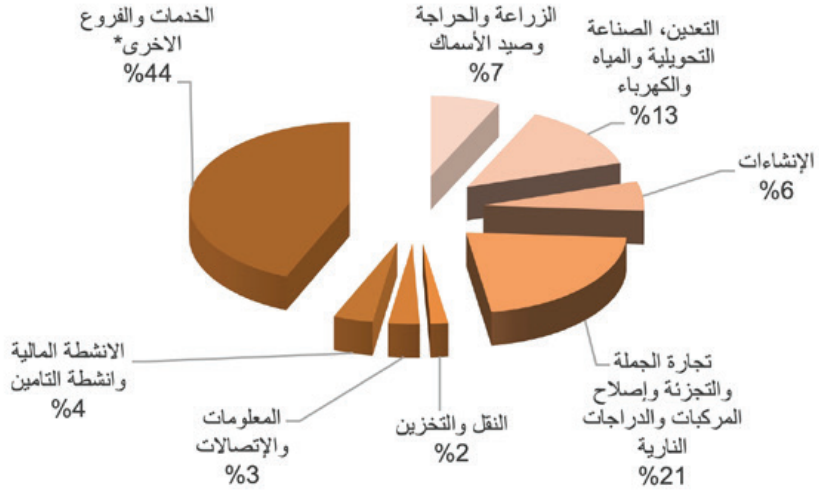

2. التضخم والقوة الشرائية

يبلغ مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين نسبة 1.58%، ويعزى التراجع في معدل التضخم إلى انخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسواق العالمية لبعض السلع خاصة النفط والغذاء اللذان يشكلان الوزن الأكبر من سلة المستهلك الفلسطيني. ويعتبر معدل التضخم في فلسطين من المعدلات المنخفضة مقارنة بمعدلات التضخم على المستوى العالمي والإقليمي حيث تصل في الدول النامية إلى حوالي 4.7% وفي الدول المتقدمة إلى حوالي 0.3%. ويلعب كلاً من التبغ والمشروبات الكحولية الدور الأكبر في رفع معدل التضخم متأثراً بقرار رفع الضرائب على هذه السلع. وبالنسبة للقوة الشرائية، فقد تحسنت بنحو 7.2%، وقد ساهم ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي والدينار الأردني برفع القدرات الشرائية للمواطن الفلسطيني.

معدل التضخم في فسطين للأعوام 2014-2019

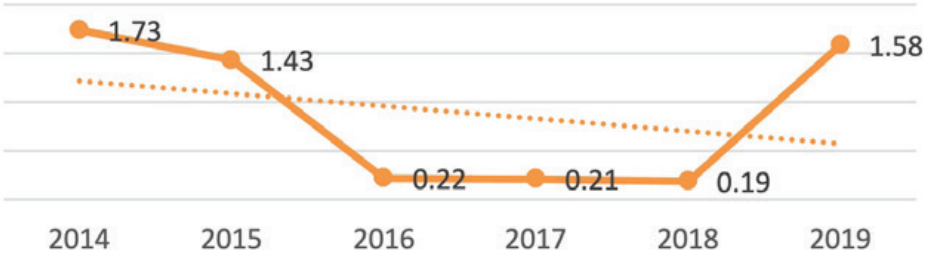

2. التضخم والقوة الشرائية

يبلغ مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين نسبة 1.58%، ويعزى التراجع في معدل التضخم إلى انخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسواق العالمية لبعض السلع خاصة النفط والغذاء اللذان يشكلان الوزن الأكبر من سلة المستهلك الفلسطيني. ويعتبر معدل التضخم في فلسطين من المعدلات المنخفضة مقارنة بمعدلات التضخم على المستوى العالمي والإقليمي حيث تصل في الدول النامية إلى حوالي 4.7% وفي الدول المتقدمة إلى حوالي 0.3%. ويلعب كلاً من التبغ والمشروبات الكحولية الدور الأكبر في رفع معدل التضخم متأثراً بقرار رفع الضرائب على هذه السلع. وبالنسبة للقوة الشرائية، فقد تحسنت بنحو 7.2%، وقد ساهم ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي والدينار الأردني برفع القدرات الشرائية للمواطن الفلسطيني.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2020، وصندوق النقد الدولي، 2015.

لمحة عن فلسطين
بيئة الاستثمار

القطاع الخاص في فلسطين يعد محرك رئيسي وقوة دافعة للنمو الاقتصادي المحلي، لمساهمته في الجزء الأكبر من الأنشطة الاقتصادية، فهو يشكل حوالي 81% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوفر للقطاع الخاص في فلسطين بيئة استثمارية مناسبة لبدء المشاريع المتعددة والمتنوعة.

1. حجم السوق الفلسطينية

يشهد السوق الفلسطيني تنامي سنوي في عدد السكان والذي بلغ 5,038,918 نسمة بنسبة نمو 2.9%، إلى جانب الموقع الجغرافي الإستراتيجي للسوق الذي يجعله حلقة وصل بين القارات الثلاثة التي تحيط به؛ آسيا، وإفريقيا، وأوروبا. ويشهد السوق الفلسطيني تحسن في مستوى الإستهلاك النهائي بحوالي 4.2%، نتيجة للتحسن في قيمة الإستهلاك الخاص وإرتفاع قيمة الإنفاق الحكومي الإستهلاكي، وتحسن معدلات الدخل حيث بلغ الدخل 1,744.5 دولار أمريكي للفرد.

ومن المتوقع أن يزيد الطلب المحلي الفلسطيني، إلى جانب الزيادة في عدد القوى العاملة حيث تعتبر فلسطين دولة فتية أكثر سكانها من الشباب والأطفال الذين يعتبرون فئات مهمة للأعمال التجارية المحلية والعالمية ويشكلون أساس الرأسمال البشري الذي سيبني التنافسية المستقبلية لفلسطين.

يشهد السوق الفلسطيني تحسن في إجمالي الاستثمار العام والخاص على حد سواء، كما يشهد السوق الفلسطيني انخفاض في قيمة الصادرات السلعية بنسبة 4.5%.

2. التجارة الخارجية

وقعت فلسطين العديد من الاتفاقيات التجارية واتفاقيات التعاون بين عدد من الدول، الأمر الذي مكنها من الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، ومن هذه الاتفاقيات؛ اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، واتحاد التجارة الحرة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وتركيا، بالإضافة إلى اتفاقيات تنظيم العلاقات التجارية والتعاون مع روسيا، والأردن، ومصر، والسعودية والإمارات العربية المتحدة، واليمن، والمغرب، وتونس، ودول عربية أخرى. يصل حجم سوق أوروبا إلى 17.6 تريليون دولار أمريكي، ويصل حجم سوق دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 76.3 تريليون دولار أمريكي، أما سوق الولايات المتحدة الأمركية والسوق الكندية فيبلغ 18.3 تريليون دولار أمريكي.

الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف

وتبلغ قيمة الواردات السلعية 6,613.5 مليون دولار أمريكي محققة ارتفاع بنسبة 1.1%، وقيمة الصادرات 1,103.8 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض بلغت 4.5%.

أما بخصوص العجز في الميزان التجاري السلعي فقد إرتفع بنسبة 2.3% بوصوله إلى ما قيمته 5,509.6 مليون دولار أمريكي، ويبلغ حجم التبادل التجاري 7,717.3 مليون دولار أمريكي.

أكثر المنتجات التي يتم استيرادها هي الوقود، والغذاء والماشية، والبضائع المصنعة. في حين يعتبر الحجر والرخام، ومنتجات الحديد المعاد صهره، والبلاستيك، والأدوية، والآثاث، والخضار، والأعشاب الطبية أكثر المنتجات التي يتم تصديرها، إضافة إلى الصادرات الخدماتية وأهمها؛ خدمات السفر والسياحة، وخدمات النقل والتأمين، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3. البنية التحتية والمرافق العامة

لقد حققت البنية التحتية والمرافق العامة تطوراً ملحوظاً نظراً للاهتمام الحكومي الكبير فيها لأهميتها في النهوض بالعملية التنموية الشاملة، خاصة على المجال الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص.

حيث جرى تحديث وتطوير شبكات الطرق العامة الآمنة، وتوفير شبكات المياه التي توفر المياه النظيفة الصالحة للشرب وتوسيع عدد التجمعات المرتبطة بشبكات المياه، وتطوير شبكات الكهرباء، وتطوير شبكات الاتصالات. كما قامت الحكومة الفلسطينية بتطوير مجال المياه العادمة، من خلال تمديد شبكات المياه الداخلية وشبكات الصرف الصحي في التجمعات التي لم تكن مربوطة بالشبكات، وتأهيل الشبكات القديمة.

وتعمل الحكومة الفلسطينية على استكمال إقامة شبكات عامة للمواصلات وتأهيلها وربطها مع المنافذ الدولية البرية، والبحرية، والجوية لضمان سهولة تنقل المواطنين والبضائع بطريقة ناجعة وآمنة.

كما تستكمل الحكومة إهتمامها بتطوير البنية التحتية الضرورية اللازمة لتنشيط عمل القطاع الخاص وتسهيله، خاصة في مجال المواصلات، والطاقة، وشبكات المياه والصرف الصحي، والاتصالات، والمرافق العامة السياحية والصناعية، ومعابر التجارة الدولية، بالتركيز على المعابر البرية مع مصر والأردن.

ويتمحور الإهتمام الإستراتيجي الحكومي في مجال البنية التحتية والمرافق العامة ضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرتبطة بخلق نظام مواصلات وشبكات طرق أكثر أماناً وفعالية وفق المعايير الدولية وربطها مع شبكة الربط العربي والدولي، وتوفير طاقة للمستهلك بكميات كافية وأسعار معقولة ضمن مواصفات فنية وبيئية تحقق المعايير الدولية، وتطوير قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني ليكون أكثر تنظيماً وقدرة على تأمين الحقوق المائية وتحقيق التوزيع العادل لكافة الاستخدامات، وتطوير

قطاع الإسكان ليكون أكثر قدرة على إتاحة الاستفادة الكاملة من الخدمات العامة وتلبية الاحتياجات المرجوة منه بشكل كفؤ وفعال. يذكر أن هذه الأهداف يتم تنفيذها بالشراكة مع كافة الجهات الرسمية ذات العلاقة التي تم استحداثها على مدار السنوات القليلة الماضية لضمان عملية التنفيذ وتنظيم القطاعات المختلفة.

يوجد في فلسطين أكثر من 25,068 مركبة تجارية، ويصل طول شبكة الطرق المعبدة التي يتم من خلالها نقل السكان والبضائع لحوالي 3,461 كيلو متراً حتى نهاية عام 2019.

المصدر: إحصاءات النقل والمواصلات، 2020.

القطاع الزراعي

القطاع الصناعي

قطاع الصناعات الإنشائية

قطاع الطاقة المتجددة

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

قطاع السياحة

قطاع الخدمات

3

القطاعات الاقتصادية في فلسطين

3.1 مؤشرات اقتصادية عامة

3.2 حوافز الاستثمار

3.3 فرص الاستثمار

القطاع الزراعي
مؤشرات اقتصادية واستثمارية، حوافز وفرص الاستثمار

يعتبر القطاع الزراعي مكوناً رئيسياً من مكونات الاقتصاد الفلسطيني يساهم بنسبة 7% في الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل نسبة مرتفعة من القوى العاملة. ورغم الصعوبات التي يواجهها القطاع غير أن فرص الاستثمار فيه مرتفعة نتيجة للزيادة المتوقعة في الدخل والسكان.

1. مؤشرات اقتصادية عامة

يساهم القطاع الزراعي الفلسطيني بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من التراجع الملحوظ في مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلا أنه مازال يعتبر من القطاعات الهامة والتي لا يمكن أن يقوم الاقتصاد الفلسطيني إلا به. يشغل القطاع ما نسبته 6.3% من الأيدي العاملة الفلسطينية، بعدد عاملين أكثر من 87,066 عامل، أكثرهم من سكان المحافظات الشمالية وفق إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019.

بلغت نسبة الصادرات الزراعية 15.2% من مجموع الصادرات الفلسطينية، ويعتبر زيت الزيتون، والتمر، والحبوب، والعنب، والأعشاب الطبية، والزهور، والفراولة، والخضراوات، والفواكه من أكثر المحاصيل التي يتم تصديرها والتي بات المزارع الفلسطيني يركز على إنتاجها كونها أثبتت قدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية.

تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019، أن مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين بلغت 1,382.5كم2، ويسمح تنوع المناخ في فلسطين بزراعة

أكثر من 49 صنف من المنتجات الزراعية، إضافة لوجود مستوى عالٍ من استخدام التكنولوجيا في القطاع، حيث تستخدم البيوت البلاستيكية، وتكنولوجيا الري وتحضير الأرض، ورش المبيدات الأمر الذي يساهم في تحسين كفاءة الإنتاج.

تمكن القطاع الزراعي من تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن والبيض، والعسل غير أنه لم يصل للاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والأسماك، حيث يرتبط زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي على إزالة القيود على دخول المراعي في السفوح الشرقية لجبال المحافظات الشمالية وإزالة الفيود على صيادي الأسماك في المحافظات الجنوبية، علماً ان مدخلات ومستلزمات الإنتاج مستوردة.

ضمن الخطط التنموية الحكومية الفلسطينية، تبنت الحكومة منذ بدء عملها منظوراً تنموياً جديداً قائماً على نظام العناقيد، وهو منظومة تنموية صيغت كي تناسب الخصوصية الفلسطينية بالاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة، وتهدف لخلق تنمية أفقية أي إيجاد بنية تحتية مطورة في كل المحافظات، ثم الانتقال للتنمية العمودية بإستثمار الميزات التي تتحلى بها كل محافظة في سبيل تعزيز المنتج الوطني.

2. حوافز الاستثمار المقدمة للقطاع الزراعي

قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته يوفر لكل مستثمر محلي أو أجنبي يرغب في إقامة مشروع استثمار جديد أو تطوير مشروعه القائم ضمن القطاع الزراعي على حد سواء مجموعة حوافز نوعية، يتميز بها القطاع الزراعي عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، سعياً في تحسين ودعم القطاع الزراعي ومشاريع القطاع الخاص ضمن القطاع الزراعي.

ومن الجدير بالذكر، أنه حسب تعديل قانون ضريبة الدخل عام 2016 يعفى الدخل الخاضع للشخص الطبيعي من ضريبة الدخل، كما يعفى أول 86,000 دولار أمريكي من الدخل الصافي للشخص المعنوي المتأتي من النشاط الزراعي.

وتتمتع كافة مشاريع الاستثمار الزراعي التي يتأتى دخلها مباشرة من زراعة الأرض أو الثروة الحيوانية بالحوافز المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، بحيث تصل نسبة ضريبة الدخل على المشاريع الزراعية (0%).

ضريبة الدخل على المشاريع الزراعية (0%)

كما يحصل المستثمرون في القطاع الزراعي على تسهيلات الحركة على جميع الموارد المالية لخارج فلسطين مستفيدين من اقتصاديات السوق الحر، إضافة لمنحهم حوافز جمركية وضريبية متعلقة بالموجودات الثابتة للمشروع كالآلات والمعدات وكل ما يستخدم في عملية الإنتاج بالإضافة إلى قطع الغيار المستوردة الخاصة بالمشروع.

3. فرص الاستثمار المتاحة في القطاع الزراعي

فرص الاستثمار في قطاع الزراعة الفلسطيني هائلة، حيث إن القطاع قادر على جذب استثمارات جديدة في شتى الأنشطة الزراعية، بحكم تنوع المناخ الذي يلبي احتياجات الأسواق الإقليمية والعالمية على مدار العام من خلال؛ رفع معدلات تصدير المحاصيل الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة ذات القيمة المضافة، ومساهمته في زيادة فرص العمل. ومن الجدير ذكره، أن القطاع اللزراعي يعنى باهتمام جاد من القطاع العام والخاص والجهات الناظمة المحلية، أضف إلى ذلك توفر الخبرات المحلية القادرة على تكييف منتجات القطاع لتتجاوب مع احتياجات السوق الداخلي والخارجي كالأسواق الإقليمية والأوروبية والأمريكيتين، واليابان وغيرها، حيث تتوفر الطاقات الإنتاجية العالية، والخبرات الطويلة للقوى العاملة المحلية في إدارة وتشغيل المشاريع الزراعية وفق المعايير والشروط المحلية والدولية، والاتفاقيات التفضيلية التي أبرمتها الحكومة الفلسطينية.

1. الاستزراع السمكي
2. استيراد وتسمين اللحوم الحمراء
3. الأعشاب الطبية
4. الأنشطة الزراعية المجمعة
5. مزارع أمهات دجاج لاحم
6. مصانع العصائر والمركزات للفواكه والخضار
7. مختبرات أنسجة نباتية
8. مزارع إنتاج الفواكه والخضار عالية الجودة
9. ثلاجات تبريد

فلسطين أرض الخير ...
فلننهض بزراعتها

القطاع الصناعي
مؤشرات اقتصادية واستثمارية، حوافز وفرص الاستثمار

يلعب القطاع الصناعي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، ويتميز بكون مشاريعه استثمارات طويلة الأمد، لكنها سريعة التأثر بالعوامل البيئية الخارجية وبانفتاحها على الدول الأقل تكلفة في الإنتاج.

1. مؤشرات اقتصادية عامة

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين 13.2% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، ويصل عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي أكثر من 19,118 مؤسسة، يعمل بها أكثر من 95,787 عامل؛ منها 14,099 مؤسسة في المحافظات الشمالية، و 5,019 في المحافظات الجنوبية، وتشكل إجمالي المؤسسات الصناعية الفلسطينية ما نسبته 14.1% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في القطاعات الاقتصادية كافة، ويحتل القطاع المرتبة الثالثة بعد قطاع التجارة الداخلية وقطاع الخدمات من حيث عدد العاملين بنسبة تصل إلى 21.6%، وقد بلغت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية نحو 2 مليار دولار أمريكي، وفق إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019.

تعد السلع التالية أهم سلع صناعية تصدَّر إلى خارج فلسطين؛ حجر البناء، وأكياس البلاستيك، والرخام والمرمر، والأحذية والجلود، وزيت الزيتون، واالتمور.، والسجائر، وأطقم صالونات، وحديد خردة.

ساهم التطور في الجانب الفني للقطاع الصناعي من حيث المواصفات ومقاييس الجودة من إنتاج سلع مرتفعة القيمة ذات تنافسية عالية وحقيقية مكنتها من الوصول

إلى الأسواق الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى امتلاكه أيد عاملة مدربة وذات خبرة ومؤهلة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ضمن الخطط التنموية الحكومية الفلسطينية، تبنت الحكومة منذ بدء عملها منظوراً تنموياً جديداً قائماً على نظام العناقيد، وهو منظومة تنموية صيغت كي تناسب الخصوصية الفلسطينية بالاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة، وتهدف لخلق تنمية أفقية أي إيجاد بنية تحتية مطورة في كل المحافظات، ثم الانتقال للتنمية العمودية بإستثمار الميزات التي تتمتع بها كل محافظة في سبيل تعزيز المنتج الوطني.

القطاعات الصناعية الفرعية في فلسطين:

- قطاع صناعة الجلود والأحذية.
- قطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة.
- قطاع صناعة الأغذية والمشروبات.
- قطاع صناعة الحجر والرخام.
- قطاع الصناعات المعدنية والهندسية.
- قطاع الصناعات الكيميائية.
- قطاع الصناعة البلاستيكية واللدائن.
- قطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة.
- قطاع الصناعات الدوائية.
- قطاع صناعة الأثاث والأخشاب.
- قطاع الصناعات الإنشائية.
- قطاع الطاقة المتجددة.

يجدر الإشارة هنا، ولأهمية قطاعي الصناعات الإنشائية والطاقة المتجددة فقد تم عرضهما بعنوانين رئيسيين ضمن القسم الثالث من خارطة الطريق.

2. حوافز الاستثمار المقدمة للقطاع الصناعي

ويقدم قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته حزمة من الحوافز والضمانات للمستثمرين في مختلف القطاعات ومنها الصناعي، سواءً للمستثمر المحلي أو الأجنبي ودون تمييز، وهذه الحوافز تشمل المشاريع الجديدة أو تطوير وتوسيع المشاريع القائمة، ونظراً لأهمية القطاع الصناعي وبهدف تشجيع الاستثمار في هذا القطاع على المستوى الوطني، أولى قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني اهتماماً بالغاً بالقطاع، وقدم لمن أراد الاستثمار فيه مجموعة من حوافز الاستثمار والتي تشمل حوافز على ضريبة الدخل وحوافز على الرسوم الجمركية.

1	ضريبة دخل بنسبة 5% لغاية 5 سنوات تبدأ من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز أربع سنوات، أيهما أسبق
2	ضريبة دخل بنسبة 10% لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى، وتحسب بعد ذلك حسب النسب والشرائح السارية المفعول
3	إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب.
4	إعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات.

فرص .. ضمانات .. حوافز
فلسطين بانتظاركم

1. قطاع صناعة الجلود والأحذية

يعد قطاع صناعة الجلود من الصناعات الرائدة والتي لاقت ازدهاراً كبيراً في الفترة الأخيرة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع جودة الجلود، وتوفر القوة العاملة ذات الخبرة والمهارة العالية.

يتكون قطاع صناعة الجلود والأحذية بشكل أساسي من المدابغ وصناعة الأحذية، وتشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 أن القطاع يشغّل حوالي2,070 عامل، يشكلون ما نسبته حوالي 2.1% من إجمالي الأيدي العاملة في الصناعات التحويلية، وتنافس الأسواق الخارجية خاصة الصين وإيطاليا وفيتنام القطاع الفلسطيني بشكل كبير جداً.

يعمل ضمن قطاع صناعة الجلود والأحذية حوالي 296 منشأة معظمها منشآت صغيرة عائلية توظف أقل من 10 موظفين. وتعد المدابغ المصدر الرئيسي الخام لأعمال منشآت صناعة الأحذية والتي تشمل؛ الأحذية الرياضية، والأحذية النسائية، والأحذية الصيفية، وأحذية الأطفال، إضافة إلى حقائب اليد والسفر، كما تعد مصدراً لمصنعي الملابس ممن يستخدمون أجزاء من الجلود في صناعة الملابس، ومصدراً يستخدمه مصنعي أغطية الأثاث.

يعد قطاع صناعة الجلود والأحذية من أكثر القطاعات ربحاً في فلسطين، فعلاوة لكونه يمتاز بتوفر عمال لديهم المهارات الفنية العالية، التي تمكنهم من تصنيع المنتجات الجلدية يدوياً، فهو يمتلك ميزة تنافسية عالية في الأسواق المحلية بشكل كبير والأسواق الخارجية، وتعد الدول المجاورة أكثر الدول التي يتم تصدير منتوجات الأحذية إليها.

يحتاج القطاع إلى التركيز على إشراك اليد العاملة من النساء في القطاع، وتأهيل وتقوية البنية التحتية للتدريب المهني في القطاع، وتطوير قطاع صناعة الأحذية الصديق للبيئة، وتقوية الربط بين قطاع صناعة الجلود والأحذية وبين قطاع تكنولوجيا المعلومات ليصبح المجال أكثر لاستخدام الماكنات والمعدات التكنولوجية المتطورة في عملية التصنيع، وكذلك رفع العلاقة بين القطاع وبين كل من قطاع صناعة المنسوجات وقطاع صناعة أغطية الأثاث، إلى جانب الاهتمام الحقيقي بدعم وتشجيع هذه الصناعة المحلية التي تصل بجودتها لجودة المنتجات العالمية، في ظل المنافسة الشديدة من المنتجات الصينية.

تتكاتف كافة الجهات المنظمة للقطاع لدعم وتسهيل المشاريع التي من شأنها تعزيز قدرة المنتج المحلي على الصمود والمنافسة، ويعتبر اتحاد صناعة الجلود والأحذية ممثل هذا القطاع.

من هذه المشاريع التي تم دعمها هو مشروع التجمع العنقودي لصناعة الجلود والأحذية في الخليل الذي يعتبر تجربة جديدة في فلسطين، أثبت تميزه كطريقة لدعم المنشآت الصناعية العاملة في القطاع، خاصة وأن القطاع يضم منشآت متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر ما يسهل عليها تنفيذ أنشطتها المكلفة والمساهمة في تقوية نقاط قوتها ومعالجة نقاط ضعفها. من الإنجازات التي تعتبر فرصة للقطاع الخاص العامل في قطاع الجلود والأحذية هو طريقة "التسوق الآمن" للتجمع العنقودي لصناعة الجلود والأحذية في الخليل الذي تبلور على شكل معرض يُقدم فيه أعمال أكثر من 13 مصنع للأحذية، بحيث يتم عرض المنتجات بشكل مباشر للمستهلك في مكان واحد.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع صناعة الجلود والأحذية:

1	التصميم والبحوث المرتبطة بتطوير الصناعية
2	الجلود الصناعية ومدخلات الإنتاج المنافسة
3	خدمات التسويق
4	صناعة القوالب
5	خدمات التسويق والتغليف

2. قطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة

قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة أحد أهم القطاعات الصناعية في فلسطين على صعيد؛ الإنتاج، والاستثمار، والتشغيل، والتصدير. ويعتبر وجود الخبرة المتراكمة للعاملين في القطاع، ووفرة القوى العاملة، وقدرة القطاع على الاستجابة لطلبات واحتياجات المنتجين والشركاء من القطاعات الأخرى، والفهم العميق للقيمة المضافة من أهم ميزات القطاع.

يتكون قطاع المنسوجات والملابس بشكل أساسي من؛ المنسوجات والملابس الجاهزة وإنتاج الملابس، والصباغة، والملابس الصوفية، وغيرها من المنتجات ذات العلاقة، وتكمن الميزة الرئيسية لهذا القطاع بإمكانية التعاقد من الباطن. وقد تمكن القطاع من إنتاج منتجات ذات جودة عالية تلبي المعايير الدولية.

يساهم القطاع بنسبة 6.3% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ويبلغ عدد المنشآت العاملة في هذا المجال حوالي 2,009 منشأة، غالبيتهم يعملون في صناعة الملابس الجاهزة وعدد محصور يعمل في صناعة المنسوجات، وتعتبر المرأة القوة العاملة الرئيسية في القطاع، وتشغل هذه المنشآت ما مجموعه 11,464عامل وفقاً لأرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019.

ينمو هذا القطاع بشكل مستمر، حيث تبلغ قيمة صادرات القطاع حوالي 13 مليون دولار أمريكي، منها 98.4% تصدر إلى دول الجوار، حيث يصدر إليها 82 صنف من المنتجات المحلية، منها حوالي 45% ملابس جاهزة. يمثل قطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة اتحادين تخصصيين الأول هو اتحاد صناعة الملابس الجاهزة، والثاني اتحاد صناعة الأقمشة والنسيج.

تتوفر فرص استثمارية ضمن قطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فهو أحد القطاعات الصناعية الفرعية التي تشير إلى النمو السريع، وينعكس ذلك في حجم الإنتاج المتنامي في ظل توفر القوى العاملة الماهرة ذات الخبرة الطويلة، وفي ظل القدرة المتزايدة في الدخول إلى أسواق تصديرية جديدة والتوسع في حجم الصادرات.

القطاعات الصناعية الفرعية التي تشير إلى النمو السريع، وينعكس ذلك في حجم الإنتاج المتنامي في ظل توفر القوى العاملة الماهرة ذات الخبرة الطويلة، وفي ظل القدرة المتزايدة في الدخول إلى أسواق تصديرية جديدة والتوسع في حجم الصادرات.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع صناعة المنسوجات والملابس تندرج ضمن المجالات التالية:

1. تصميم الملابس
2. الأنسجة الصناعية ومدخلات الإنتاج المنافسة
3. خدمات التسويق والتغليف
4. البحوث المرتبطة في تطوير الصناعة

3. قطاع صناعة الأغذية والمشروبات

قطاع الصناعات الغذائية هو أحد أسرع القطاعات نمواً بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية عمودياً وأفقياً، وقد اهتمت أغلبية المنشآت العاملة في القطاع بتحسين شروط التصنيع الغذائي محلياً، وسعت للحصول على شهادات الجودة الفلسطينية والعالمية باستيفائها لشروط المواصفات والمقاييس المطلوبة لأسواق التصدير.

يتميز قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات بتميز منتجاته ويشمل؛ إنتاج اللحوم ومنتجاتها وحفظها، وتجهيز الخضراوات والفواكه وحفظها، وصنع الزيوت والدهون النباتية، وصنع منتجات الألبان، وصنع دقيق القمح ومنتجات الحبوب، وصنع منتجات المخابز، وصنع السكاكر والحلويات، وصنع المعكرونة والشعرية، وصنع المشروبات الغازية وغير الغازية والمركزات.

تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019، أن عدد المنشآت العاملة في القطاع بلغ حوالي 3,248 منشأة، مشكلة ما نسبته حوالي 17% من إجمالي المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، وتشغل هذه المنشآت حوالي 18,711 عامل، بنسبة 19.5% من حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي.

إن المصانع في هذه الصناعة مجهزة بطريقة عصرية، فمعظمها شبه آلي أو آلي كلياً، وعدد كبير منها حاصل على شهادات الأيزو من منظمة المعايير الدولية، وشهادات نظام تحليل المخاطر، ونقاط التحكم الحرجة (الهاسب)، كما أن 95% من المواد الغذائية مشمولة ضمن المواصفات الفنية للمعايير الفلسطينية والتي هي قريبة نسبياً من المعايير الأوروبية، يذكر أن اتحاد الصناعات الغذائية هو الممثل العام للقطاع ويلعب دوراً حيوياً في تحسين واقع القطاع من خلال مجموعة الأنشطة التي يقدمها للأعضاء.

يشهد قطاع صناعة الأغذية والمشروبات فرصاً استثمارية كبيرة فهو يمتاز بتنوع منتجاته الأمر الذي يساهم في خلق مجالاً للتكامل بين الصناعات الغذائية على اختلافها، كما إنه يمتلك القدرة على التطور وتحسين قدراته التنافسية لتوسيع نطاق الأسواق الخارجية التي يصل إليها حول العالم. ويدعمه في تحقيق ذلك عدداً من العوامل أبرزها؛ زيادة وعي المستهلك الفلسطيني وزيادة إدراكه لأهمية الأمن الغذائي، والاهتمام الواسع بدعم المنتج المحلي الفلسطيني، ووجود أسواق واعدة يمكن تصدير الكثير من المنتجات الغذائية الفلسطينية إليها في ظل المحفزات والضمانات المقدمة للمستثمرين من القطاع الخاص.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع صناعة الأغذية والمشروبات تندرج ضمن المجالات التالية:

1. تجفيف الخضار والفاكهة وتعليبها
2. صناعات الزيوت والدهون النباتية والحيوانية
3. صناعات السكاكر
4. زيت الزيتون والصناعات ذات العلاقة
5. التغليف والتسويق

4. قطاع صناعة الحجر والرخام

يتوفر في فلسطين المادة الأولية لصناعة الحجر والرخام بكميات تجارية، وبنوعية وجودة عاليتين وبألوان متعددة. ويزداد الطلب على هذه الصناعة على المستوى العالمي لتصل نسبة نمو الطلب إلى 10%.

يساهم قطاع صناعة الحجر والرخام بنسبة 5.5% في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وهي نسبة عالية، ويبلغ عدد المنشآت العاملة فيه حوالي 1,600 منشأة تعمل بإحدى الأنشطة الثلاثة؛ المحاجر وعددها 300، ومصانع الحجر والرخام وعددها 700، والورش وعددها 600. يوظف القطاع حوالي 8,500 عامل، 99% منهم من الذكور، ورغم هذه الكثافة العمالية إلا أن القطاع يعتمد بدرجة عالية على استخدام الآلات والوسائل التكنولوجية.

تحتل فلسطين المرتبة الثانية عشرة عالمياً في إنتاج الحجر والرخام، فهي تمتلك كميات هائلة من هذا المورد بجودة عالية، وتتركز في؛ الخليل، وبيت لحم، ونابلس، ورام الله، بحجم إنتاج يصل إلى 22 مليون متر مربع سنوياً، وقيمة احتياطي من المادة الخام 30 مليار دولار أمريكي، ما يشكل ميزة تنافسية وفرصة استثمارية حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019.

تبلغ قيمة الصادرات الفلسطينية من القطاع حوالي 214 مليون دولار أمريكي، وتعد الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت أبرز الأسواق التصديرية لهذا المنتج، كما يتم التصدير إلى بعض الدول الأوروبية.

الطلب المتزايد على المنتجات محلياً وأجنبياً يعد فرصة استثمارية في ظل استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، بجانب التسهيلات المقدمة من الجهات المشجعة للاستثمار بالتعاون مع ممثل القطاع «اتحاد الحجر والرخام».

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع صناعة الحجر والرخام هي:

1. إنتاج الحجر الصناعي
2. إعادة تدوير مخلفات الحجر والاستفادة منها
3. صناعة البلاط بأشكاله وأنواعه

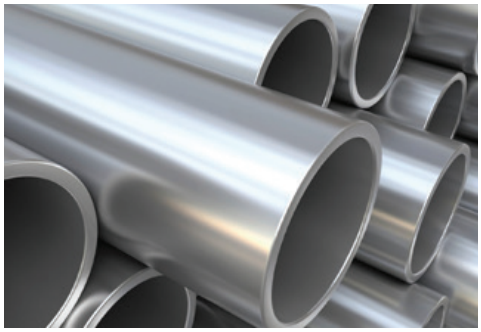

5. قطاع الصناعة المعدنية والهندسية

قطاع الصناعات المعدنية والهندسية من الصناعات التي تمكنت من تحقيق تنافسية عالية في فلسطين، وتمكنت أغلب منشآتها من الحصول على شهادات الجودة العالمية والوصول إلى الاسواق العالمية.

يساهم قطاع الصناعات المعدنية والهندسية بما يعادل 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وتتعدد الأنشطة الفرعية التي تشكل مجمل القطاع أهمها؛ صناعة الأبواب المعدنية، وصناعة صفائح الألمنيوم، وصناعة الألواح وقضبان الحديد والفولاذ، وصناعة مواد اللحام، وصناعة المسامير، وصناعة الآثاث المعدني، تعمل ضمن هذه الأنشطة أكثر من 6,000 منشأة، وتشغل أكثر من 26,000 عامل يمتلكون الخبرات العملية والمعرفية اللازمة للنهوض بالقطاع، كما أشارت إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019.

تنتشر الصناعات المعدنية والهندسية في كافة المحافظات الفلسطينية تقريباً، وتتركز في الخليل موطن هذا القطاع، وتصنع فيها ماكنات تشكيل الحجر والرخام، والقوالب والأدوات الصناعية، وأدوات القص والجلخ، والأسلاك والمسامير، كذلك تتركز في رام الله التي تصنع الأسلاك والمسامير، وسياج (شبك) الحديد، والأدوات المنزلية، والمقطورات، ونابلس التي تصنع أدوات الطاقة الشمسية، والألمنيوم، وجنين التي تتميز بصناعة الأدوات الزراعية، وعبوات الغاز المنزلي، والحديد المستخدم للأغراض الإنشائية وماكنات التعبئة والتغليف.

تبلغ قيمة الصادرات الفلسطينية من المنتجات المعدنية 313 مليون دولار أمريكي، وتعد مواد اللحام والمواد الكاشطة أهم الصادرات المعدنية، ولا تزال الفرصة موجودة لزيادة تنوع المنتجات المعدنية المصدرة إلى الأسواق الخارجية، أهمها؛ الأبواب المعدنية، والألات الحجرية، وآلات التعبئة والتغليف. ويعتبر اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية ممثل القطاع، يعمل على تقديم العديد من الخدمات لدعم الأعضاء المسجلة فيه.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع الصناعة المعدنية والهندسية تتمثل فيما يلي:

1. صناعة المعدات الزراعية
2. المباني المعدنية
3. صناعة قضبان الحديد
4. صناعة قضبان الألمنيوم
5. تصميم وصناعة القوالب

6. قطاع صناعة الكيماويات

يشكل قطاع صناعة الكيماويات المرتبة الثانية من حيث المساهمة بحجم استثمارات الصناعة التحويلية الفلسطينية، حيث تبلغ مساهمة القطاع ما يقارب 16% من إجمالي الاستثمارات الصناعية.

يعتبر قطاع الصناعات الكيميائية من الصناعات الناشئة في فلسطين، وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 0.5% لعام 2019 وفق إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وحيث شكلت المنشآت العاملة فيه 150منشأة، تشغل أكثر من 900 عامل. وعلى الرغم من قلة عدد المنشآت والعمال في القطاع، غير أن الأيدي العاملة المتوفرة تمتاز بكفاءات عالية وكلفة معتدلة تمثل فرصة حقيقة للاستثمار في القطاع.

يتألف قطاع الصناعات الكيميائية من ثلاث فئات رئيسية هي؛ الألوان والأحبار، ومواد التنظيف، ومستحضرات التجميل. وتعتمد مستحضرات التجميل التقليدية بشكل رئيسي على زيت الزيتون، وتتركز الصناعات التجميلية في كل من نابلس ورام الله.

ويحظى المنتج الفلسطيني بجودة وثقة عالية محلياً ودولياً خاصة للمنتجات التي تنتدرج ضمن فئة مواد التنظيف ومستحضرات التجميل، ويعد اتحاد الصناعات الكيميائية الممثل الرسمي لهذا القطاع الذي يقدم كافة الخدمات التي تسهل على المستثمرين تنفيذ أعمالهم. ويتركز عمل المصانع التي تندرج ضمن فئة الألوان والأحبار في عمل الدهانات التي تغطي ما يقارب 25%-30% من احتياجات السوق المحلي، ويتمتع هذا المجال الصناعي بتنوع خطوط الإنتاج المائي والزيتي، والدهان الصناعي، ودهان المركبات.

تقدر قيمة الصادرات الفلسطينية من قطاع الكيماويات بحوالي 21,000 دولار أمريكي، وهي قيمة محدودة مقابل الطلب الكبير محلياً على المنتجات الكيماوية، حيث تقدر قيمة الواردات فلسطينياً بِـ 167 مليون دولار أمريكي، ويشكل الطلب الكبير على منتجات هذا القطاع فرصة كبيرة للاستثمار فيه، ناهيك عن توفر الموارد المستخرجة من البحر الميت التي تعتبر مواد أولية غنية وتجارية يمكن الاستثمار بها على مستوى واسع.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع صناعة الكيماويات تندرج ضمن المجالات التالي ذكرها:

1. صناعة الشامبو والكريمات
2. تطوير الصناعات التقليدية التجميلية
3. تصنيع مستحضرات البحر الميت
4. صناعة العطور ومستحضرات التجميل
5. صناعة مساحيق الغسيل والمنظفات الصناعية
6. التعبئة والتغليف

7. قطاع صناعة البلاستيك واللدائن

صناعة البلاستيك واللدائن هي قاعدة الصناعات التحويلية على المستوى الفلسطيني، وعلى الرغم من محدودية هذا القطاع إلا أن كافة منتجاته تغطي حاجة السوق المحلي بشكل كامل، وتصدر كميات محدودة من منتجاته إلى الدول المجاورة.

إن قطاع صناعة البلاستيك واللدائن من القطاعات الصناعية التحويلية التي تتطور بشكل متباطئ فلسطينياً، على الرغم من تمكنها من سد نسبة كبيرة من احتياجات السوق المحلي إلا أنها ما زالت تحتاج إلى مزيداً من التنوع والتمكين.

يساهم قطاع صناعة البلاستيك واللدائن بما يقارب 1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل ضمن القطاع أكثر من 200 منشأة، توظف حوالي 2,000 من الأيدي العاملة الفلسطينية حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019.

تتركز صناعة البلاستيك في كل من الخليل، وبيت لحم، والقدس، ورام الله، ونابلس، وتباع جزء من منتجات القطاع إلى أسواق الدول المجاورة أهم منتجات هذه الصناعة هي؛ مستلزمات التمديدات الكهربائية، وأنابيب ومستلزمات تمديدات المياه والصرف الصحي، والبراميل البلاستيكية، وعبوات التعبئة الدوائية والغذائية، والبلاستيك لأغارض الزراعة، وأكياس التعبئة والتغليف والطباعة، والأثاث، ومستلزمات النوافذ والأبواب، والأواني المنزلية، ومادة البوليسترين والميلامين وغيرها.

تبلغ قيمة الإنتاج الفلسطيني من البلاستيك واللدائن حوالي 165,000 دولار أمريكي، من منتجات القطاع ما يقارب 75,000 دولار أمريكي، وتستورد فلسطين بما قيمته 220,000 دولار أمريكي من الخارج لتغطي احتياجات السوق المحلي. يعتبر اتحاد الصناعات البلاستيكية هيئة ممثلة عن المنشآت العاملة ضمن قطاع البلاستيك واللدائن ويعمل الاتحاد على تبادل المعلومات، ويدعو إلى بناء التحالفات والمناصرة حول قضايا القطاع ذات الأولوية.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع صناعة الكيماويات تندرج ضمن المجالات التالي ذكرها:

1. الصناعات البلاستيكية المختلفة
2. إعادة تدوير إطارات السيارات
3. إعادة تدوير البلاستيك

8. قطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة

ارتبط قطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة في فلسطين بالصناعة الألمانية، ووقد نما وازدهر محلياً مستفيداً من تطور قطاع الخدمات والأعمال الذي اقترن بالحاجة إلى عمليات التغليف والترويج والإعلان، وكذلك ارتباطه بقطاع التعليم، وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

يتالف قطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة من مجالين أساسيين هما؛ صناعة الورق والمنتجات الورقية، والطباعة واستنساخ المواد الإعلامية المسجلة القديمة. وحيث يعمل في صناعة الورق والمنتجات الورقية حوالي 96 منشأة منها تتركز أغلبها في المحافظات الشمالية، وتشغل 1,270عامل. أما الطباعة واستنساخ الأعلام المسجلة، فيوجد في فلسطين أكثر من 669 مطبعة، تشغل 2,248 عامل وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019.

يتميز القطاع بدخول عدد من الاستثمارات الضخمة الجديدة إليه، والتي تركزت في نابلس، ورام الله، والخليل، ما ساهم في إحداث نقلة نوعية في الصناعة وتشجيع الاستثمار واستخدام التكنولوجيا الحديثة، في ظل التنامي المتسارع في الطلب على منتجات الصناعة، وتعمل المنشآت في هذا القطاع تحت مظلة اتحاد الصناعات الورقية.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع صناعة الورق والكرتون والطباعة:

1. تدوير الورق والكرتون للاستخدام في الصناعات المختلفة
2. صناعة كرتون البيض
3. التصميم والتعبئة والتغليف

9. قطاع الصناعات الدوائية

يعتبر قطاع الصناعات الدوائية من القطاعات الحيوية في فلسطين، بفضل توفر المنتجات التي تمتاز بالجودة العالية التي حلت مكان منتجات الدول المجاورة والأجنبية. وقد تمكنت منتجات القطاع خلال 40 سنة الماضية من تلبية أكثر من نصف احتياجات السوق المحلي الفلسطيني.

شهد قطاع صناعة الأدوية في فلسطين تنامي كبير في السنوات الأخيرة، وقد بات في فلسطين 16شركة للأدوية ومستحضرات التجميل، توفر هذه الشركات أكثر من 1,785 فرصة عمل للأيدي العاملة الفلسطينية 70% منهم من حملة الشهادات المختصة وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019.

لقد تمكنت شركات الأدوية من زيادة قدرتها على تلبية الاحتياج المحلي حيث باتت منتجاتها تغطي أكثر من نصف الطلب المحلي، بالإضافة إلى إثبات قدرتها التنافسية العالية على مستوى الأسواق الإقليمية والدولية وقدرتها على الوصول لأكثر من 17 دولة عربية وأجنبية منها ألمانيا، إلى جانب امتلاك عدد من هذه الشركات مصانع أدوية في الخارج.

وقد ساعد تبني شركات الأدوية للأساليب الإدارية العصرية وتوسيع عملياتها الإنتاجية، وعملها التكاملي، وتبنيها لاستراتيجيات الإندماج والتوسع والبحثوالتطوير، واستثمارها في العنصر البشري إلى تحقيق هذا التطور السريع في القطاع، بالإضافة إلى إلتزامها بمعايير التصنيع الجيد وحصول عدداً منها على شهادات التصنيع الجيد التي مكنتها من اختراق الأسواق الخارجية، حيث تعتبر هذه المعايير مقاييس أمان وجودة دولية مهمة يتوجب على كافة الشركات التي تهدف للوصول إلى الأسواق الخارجية الإلتزام بها.

بالإضافة إلى المنتجات الدوائية، ومن منطلق توسيع خطوط الإنتاج، تقوم المصانع بإنتاج أصناف متنوعة من مواد التجميل، والكريمات، والعطور، ومواد التنظيف، والتعقيم، وتشكل هذه المنتجات نسبة مهمة من الإنتاج، وتشكل تنوعاً ضرورياً في خطوط الإنتاج ومخرجاته. وقد أدخلت العديد من المصانع منتجات البحر الميت ضمن المزيج التسويقي لبضائعها.

يقوم اتحاد الصناعات الدوائية بتمثيل الشركات العاملة في الصناعة الدوائية في فلسطين بحيث يتولى مسؤولية تمثيل المصالح التجارية المشتركة لكافة الأعضاء، وتنسيق مواقفهم القانونية والتنظيمية الرئيسية في هذه الصناعة، وتشجيع الصناعات الدوائية في فلسطين، وجودة منتجاتها في جميع أنحاء العالم.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع الصناعات الدوائية تندرج ضمن المجالات التالية:

1. إنتاج أدوية خاصة بالأمراض المزمنة والسرطان
2. إنتاج أدوية زراعية وبيطرية
3. إنتاج مستحضرات التجميل ومنتجات البحر الميت

10. قطاع صناعة الأثاث والأخشاب

يعد قطاع صناعة الأثاث والأخشاب من القطاعات الواعدة، التي تمكنت من مضاعفة قيمة صادراتها بثلاثة أضعاف بفترة زمنية قياسية، فارتفعت خلال الأعوام 2012-2000 من 23 مليون دولار أمريكي إلى 64 مليون دولار أمريكي، وتمكنت من الحفاظ على هذا النمو ليبلغ ذروته عام 2015 لحوالي 133 مليون دولار أمريكي.

يشهد قطاع صناعة الأثاث والأخشاب تطوراً واسعاً على الصعيد الكمي والنوعي، وقد أثبتت هذه الصناعة قدرتها على المنافسة محلياً بتلبية حوالي 70% من الطلب المحلي، وتمكنت من إثبات قدرتها التنافسية على المستوى الإقليمي. تساهم هذه الصناعة حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويصل عدد المنشآت العاملة ضمنها حوالي 3,607 منشأة، تشغل 13,013عامل ممن يمتلكون المهارة والخبرة الكافية لإنتاج صناعة منافسة وقدرات إنتاجية عالية، وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019.

يتكون قطاع صناعة الأثاث والأخشاب من أربعة صناعات فرعية؛ الأثاث المنزلي والذي يشكل الجزء الأكبر من القطاع، بحيث يبلغ نسبة إنتاجه مقارنة بباقي صناعات القطاع الفرعية الأخرى 46%، يليها الأثاث المكتبي بنسبة إنتاج تصل إلى 17%، وأثاث المطبخ بذات نسبة الإنتاج 17%، فالأثاث التقليدي الذي يتكون من الأبواب والنوافذ ومكونات البناء الأخرى بنسبة إنتاج 15%.

أهم الأسواق التصديرية لصناعات هذا القطاع هي الأسواق المجاورة، وكذلك السوق الأردنية، والسوق الإماراتي، كما تصل صناعات القطاع إلى السوق الإيطالي، والسوق الأمريكي، وغيرها من الدول العربية والأجنبية.

ويمتلك القطاع فرص هائلة وقدرات حقيقية تمكنه من توسيع حجم الاستثمارات فيه وتوسيع حجم المنافسة لتصل صناعاته إلى أسواق جديدة على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة وأن أغلب منشآت هذا القطاع مواكبة لأحدث التصاميم، وحاصلة على شهادة الجودة العالمية، يمثل القطاع اتحاد الصناعات الخشبية والأثاث الفلسطيني.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع الصناعات الدوائية تندرج ضمن المجالات التالية:

1	إنتاج المدخلات والمواد الأولية اللازمة لصناعات القطاع
2	صناعة الآثاث الخاص بالمدارس، والمطاعم، والمستشفيات
3	منتجات البناء الخشبية وأعمال الديكور
4	الصناعات الحرفية التقليدية (الحفر على خشب الزيتون)
5	التصميم والتعبئة والتغليف والتسويق

قطاع الصناعات الإنشائية
مؤشرات اقتصادية واستثمارية، حوافز وفرص الاستثمار

يلعب قطاع الصناعات الإنشائية دوراً هاماً في توليد الدخل وتوفير الأبنية اللازمة للسكن والأنشطة الاقتصادية الأمر الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي. ويتزايد عدد الشركات العاملة في القطاع بشكل ملحوظ ليصل إلى حوالي 600 شركة.

1. مؤشرات اقتصادية عامة

يساهم قطاع الصناعات الإنشائية بحوالي 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، كما يساهم بنسبة تصل إلى 1.9% من العمالة المحلية، شهد القطاع تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الماضية، ويعود هذا التطور السريع في القطاع إلى زيادة حجم الطلب على توفير الأبنية اللازمة للسكن بمعدل يصل إلى 25 ألف وحدة سكنية سنوياً، إلى جانب الحاجة لتوفير حوالي 140 ألف وحدة سكنية في المحافظات الجنوبية لوحدها، وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019.

هذا بالإضافة لتوفر القدرة على توفير المنتجات التي يحتاجها قطاع الصناعات الإنشائية؛ منها الإسمنت والأحجار الملونة التي تمتاز بالجودة العالية. حيث يصل الطلب المحلي السنوي على مادة الإسمنت 2.5 مليون طن، علماً أن المحافظات الجنوبية لوحدها ولأسباب إعادة الإعمار حقق معدل نمو في الطلب على مادة الإسمنت لوحدها بنسبة تزيد عن 800%، لتبلغ حجم القيمة المستوردة من مادة الإسمنت حوالي 2 مليون طن.

تستورد فلسطين حوالي 90% من منتجات الصناعات الإنشائية من الخارج، وعليه بدأت الحكومة بالعمل جاهدتاً لتوفير منتجات هذه الصناعة محلياً وجذب الاستثمارات لتوفر السوق وسد الاحتياج المتزايد. وعلى صعيد البنية التحتية فقد عملت الحكومة الفلسطينية على تبني مفهوم الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطرق، والجسور، والمعابر الأمر الذي يوفر بنية تحتية حقيقية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

2. مؤشرات اقتصادية عامة

يوفر قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته للمستثمرين المحليين والأجانب الذين يرغبون في إقامة مشروع استثماري جديد أو تطوير من ضمن قطاع الصناعات الإنشائية بشكل عام مجموعة من الحوافز كما هي موضحة أدناه.

1	ضريبة دخل بنسبة 5% لغاية 5 سنوات تبدأ من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز أربع سنوات، أيهما أسبق
2	ضريبة دخل بنسبة 10% لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى، وتحسب بعد ذلك حسب النسب والشرائح السارية المفعول
3	إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب.
4	إعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات.

3. فرص الاستثمار المتاحة لقطاع الصناعات الإنشائية

تتعدد فرص الاستثمار في قطاع الصناعات الإنشائية، خاصة مع ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية في ظل زيادة النمو السكاني في فلسطين، وفي ظل الاهتمام الحكومي في دعم القطاع ودعم المستثمرين بتوفير ضمانات وتسهيلات متعددة لهم وتقديم مناقصات للاستثمار في بناء المساكن بأسعار مناسبة، وتوفر الأراضي لإقامة الإنشاءات عليها وسد الاحتياج، والإصلاحات على قطاع الرهن العقاري.

أهم فرص الاستثمار في قطاع الصناعات الإنشائية في فلسطين:

1. صناعة الإسمنت
2. البنية التحتية
3. صناعة الحديد والفولاذ
4. المشاريع والتطوير العقاري
5. صناعة اكسسوارات ومستلزمات البناء والتشييد

فرص .. ضمانات .. حوافز
فلسطين بانتظاركم

قطاع الطاقة المتجددة

مؤشرات اقتصادية واستثمارية، حوافز وفرص الاستثمار

تمتاز فلسطين بأعلى حافز سعري بالمقارنة بالمنطقة كونها تعتمد بشكل شبه كامل على الواردات من الطاقة. كما يساهم قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2015 على تشجيع استغلال وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة نسبة مساهمتها في معدل الطاقة الكلي، وتنظيم اتفاقيات شراء الطاقة مع شركات الناقل.

1. مؤشرات اقتصادية عامة

تصنف الطاقة المستخدمة في فلسطين إلى طاقة كهربائية، ومشتقات نفطية (الغاز، السولار، الكاز)، وطاقة متجددة. وتقسم الطاقة المتجددة الرئيسية المستخدمة في فلسطين إلى الطاقة الشمسية، والكهربائية، والحرارية، والكتل الحيوية (الفحم، الحطب، الجفت، المخلفات)، وطاقة الرياح. تعتبر الطاقة المتولدة من الرياح صغيرة نسبياً ومحددة في المناطق المرتفعة والتي تزيد على 1000 متر فوق سطح البحر، حيث يكون الاستفادة منها مجدياً في بعض المواقع فقط، وتبلغ السعة الإنتاجية من طاقة الرياح حوالي 700 كيلو واط في الخليل.

أما فيما يتعلق بالالواح الشمسية، فتستخدم لغايات تسخين المياه على نطاق واسع، وترجح الإحصائيات على أن أكثر من 70% من الأسر تستخدم هذه التكنولوجيا، تتمتع فلسطين بـ 300 يوم مشمس، وحوالي 170 كيلو واط بالساعة لكل متر مربع.

الشكل التالي يوضح الاحتياجات الحالية والمتوقعة لقطاع الطاقة في فلسطين وأسعار تزويدها.

2. حوافز الاستثمار المقدمة لقطاع الطاقة المتجددة

مؤخراً، تم إطلاق نظام عقود حزم حوافز الطاقة المتجددة، وذلك من أجل زيادة القدرة على إنتاج الطاقة محلياً وتخفيض الاعتمادية على واردات الطاقة، والاستجابة لأهداف قطاع الطاقة بتوليد 130 ميغا واط بحلول 2020 من مصادر الطاقة المتجددة، والاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية والأهداف العالمية المستدامة 2030، وترشيد استهلاك الطاقة ودعم الأنشطة الاقتصادية وحاجاتها المتزايدة للطاقة لدفع عجلة التنمية، وكذلك لخلق فرص عمل في القطاع، ويستهدف العقد المستثمرين المحليين، والأجانب، والمغتربين، وصناديق الاستثمار لتنفيذ أعمال محطات الطاقة، وأية منشآت اقتصادية أخرى من أجل تعزيز مساهمتها في توليد الطاقة. ومن المنظور أن تستفيد 800 منشأة اقتصادية من العقد بما فيها محطات الطاقة، بحجم استثمار يقدر بحوالي 50 مليون دولار أمريكي، وتحقيق ما يقارب 5,750 فرصة عمل مباشرة.

بلغت قيمة الاستثمارات ضمن قطاع الطاقة المتجددة المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حوالي 5 مليون دولار بعدد مشاريع وصل إلى 15مشروع عملت على خلق 49 فرصة عمل مباشرة، وتشكل الاستثمارات في القطاع الصناعي ما نسبته حوالي 1% من إجمالي الإستثمارات في مختلف القطاعات.

وتقسم الحوافز الممنوحة للقطاع على النحو التالي:

1 محطات توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة ذات القدرة التي لا تقل عن 1 ميغا واط، على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى؛ تكون فيها نسبة ضريبة الدخل 0% ولمدة خمس سنوات من تاريخ تشغيل المحطة، المرحلة الثانية؛ تكون فيها نسبة ضريبة الدخل 5% لمدة خمس سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى، المرحلة الثالثة؛ وتكون فيها نسبة ضريبة الدخل 10% لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الثانية وتحتسب بعد ذلك النسب السارية.

2 المشاريع التي لا تزيد قدرتها عن 1 ميغا واط، والتي تستخدم في تغذية المشاريع والمنشآت حسب معيار صافي القياس.

3 تتم معاملة القروض التي تمنحها مؤسسات التمويل والبنوك التي تمول مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة معاملة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم النص عليها ضمن قانون وتعليمات ضريبة الدخل.

4 يضع مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المدن الصناعية التعليمات الخاصة بالعقد، وعدد الموظفين، وتخصصاتهم.

2. فرص الاستثمار المتاحة في قطاع الطاقة المتجددة

يتنامى اهتمام مجموعة واسعة من الجهات والمؤسسات المحلية والأجنبية وعلى رأسها سلطة الطاقة الفلسطينية بالاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة التي باتت تنظم وفق استراتيجية الطاقة المتجددة لعام 2020، والتي تهدف بشكل رئيسي لتوفير 50% من احتياجات الكهرباء من خلال الإنتاج المحلي وتشجيع استغلال وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، والاستفادة من تطبيقاتها لزيادة نسبة مساهمتها في مجموع الطاقة الكلي حيث تم استهداف ما نسبته 10% من الإنتاج المحلي المستهدف (130 ميغاواط/الساعة من مصادر الطاقة المتجددة).

المبادرة الفلسطينية للطاقة الشمسية واحدة من مراحل الاستراتيجية، تهدف إلى إقامة مشاريع صغيرة متفرقة ضمن عدد من المراحل، تستهدف المرحلة الأولى (1000 منزل)، صافي القياس أقل من 1 ميغا واط. والعروض المباشرة لمحطات التوليد (5-1 ميغا). فرص الاستثمار تعد بنجاح حقيقي في هذا القطاع، وهذا ما تشير إليه المشاريع التي تم تنفيذها في مجال إعادة تدوير المياه العادمة حيث إن محطات إعادة تدوير المياه العادمة التي يتم تنفيذها بالتعاون مع المجالس البلدية والقروية أثبت نجاح حقيقي كمحطة تنقية المياه العادمة في منطقة دير شرف غرب مدينة نابلس وباتت تعتبر إحدى أضخم المشاريع الاستراتيجية في فلسطين.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع الطاقة المتجددة:

1. تجميع لوحات الخلايا الشمسية والمواد المرتبطة بها
2. التدقيق الطاقي وتطبيق معايير كفاءة الطاقة
3. استخدام الطاقة المتجددة في تدفئة المنازل والمنشآت
4. البحث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة والرياح لتوليد الكهرباء
5. محطات توليد الطاقة الكهربائية

فلسطين هبة الطبيعة ...
فلنستثمر مواردها

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مؤشرات اقتصادية واستثمارية، حوافز وفرص الاستثمار

ينمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين بشكل متسارع، وذلك بفضل؛ وفرة القوى العاملة المتعلمة، والقرب الجغرافي لفلسطين، والتعاون مع مراكز التكنولوجيا المتطورة العالمية. وتلتزم فلسطين بمعايير الجودة الدولية، مثل تطبيق نضج القدرة، وشهادات الجودة الأيزو، ووجود اتفاقيات التجارة الدولية الداعمة، ما دفع شركات رائدة مثل أي دي أس، وأوراكل، وشركة 3 كوم، وتايمكس لإنشاء مكاتب تدير عمليات البحث والتطوير في فلسطين.

1. مؤشرات اقتصادية عامة

يساهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وقد بلغ عدد العاملين في القطاع حوالي 8,408 عامل، يعملون في حوالي 698 منشأة مصنفة ضمن إحدى التصنيفات التالية؛ شركات برمجة التطبيقات، ومقدمو خدمات الاستشارات وشركات تطوير البرمجيات والحلول، ومزودو خدمات الإنترنت، ومقدمو التدريب المهني والتقني في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومقدمو خدمات الشبكات،، وموردو المعدات المتخصصة مثل الحواسيب، ومستلزمات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019.

يصل عدد الخريجين من الجامعات الفلسطينية ممن يحملون شهادات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2,500 خريج، ويتوفر في القطاع حوالي 25 برنامج تمويل لدعم مشاريع الاستثمار فيه.

وقد ساهمت صادرات القطاع في تعزيز واقع القطاع ضمن القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وتتراوح إيرادات القطاع بين 350 مليون إلى 1 مليار دولار أمريكي، وتقدر صادرات القطاع بين 20 مليون إلى 50 مليون دولار أمريكي، تصدر فلسطين خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى دول الخليج العربي، والدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر خدمات استقطاب كفاءات للشركات الخارجية من أكثر الخدمات التي يتم تصديرها ضمن القطاع.

انعكس اهتمام الحكومة الفلسطينية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال أجندة السياسات الوطنية 2017 – 2022، وبالاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 ومن أهم ما أنجز لدعم هذا القطاع إبرام عقد حوافز خاص للمشاريع العاملة ضمن هذا القطاع.

2. حوافز الاستثمار المقدمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

حسب معياري التصدير والايدي العاملة حيث ان كل مشروع يوظف أكثر من 25 وظيفة يستفيد من الحوافز الاتية:

1	تخفيض ضريبة الدخل بنسبة 66% لتصبح 5% في السنوات الخمس الأولى يليها 10% لمدة ثلاث سنوات
2	اعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب
3	اعفاء قطع الغيار ان وجدت

فلسطين موطن الكفاءات ...
فلننهض بتقنيتها
GIGA
BATTERY

2. فرص الاستثمار المتاحة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين من إحدى القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الذي يقدم لمن يريد الاستثمار فيه آفاقاً واسعة، حيث يتأكد ذلك من خلال التجربة العملية للشركات العاملة فيه على مر السنوات والتي أثبت نجاحها على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي والعالمي، خاصة في ظل عدم اشتراط العمل فيه توفر رؤوس أموال هائلة حيث تعتمد بشكل رئيسي على رأس المال البشري المبدع الذي يمتلك المهارة والخبرة الكافية لإيجاد الفكرة وتطبيقها على أرض الواقع، في ظل دعم حكومي ومؤسساتي واسع لتشجيعه على البقاء والاستدامة.

1	صناديق الاستثمار لاستهداف شركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة
2	حلول تكنولوجيا المعلومات في القطاع المالي والمصرفي
3	خدمات التعاقد الخارجي ومراكز الاتصال
4	صناعة وتطوير البرمجيات والتطبيقات
5	شركات التسويق الإلكتروني
6	الذكاء الاصطناعي

قطـاع السياحة

مؤشـــرات اقتصاديـة واستثمارية، حوافـز وفرص الاستثمـــار

تحتضن فلسطين مدينة بيت لحم مهد السيد المسيح، وأريحا أقدم مدينة مسورة في العالم، والقدس مهبط الديانات التوحيدية الثلاث، ما يجعلها مقصداً سياحياً مميزاً، بالإضافة لتمتعها بتعدد الأنشطة المتاحة لزوارها لاستكشاف ثقافتها وتاريخها وطبيعتها ومطبخها الشهي، فلدى فلسطين الكثير لتمنحه للزوار والسياح المحليين والأجانب.

1. مؤشرات اقتصادية عامة

تمكن قطاع السياحة الفلسطيني وقطاعاته التكميلية من تطوير وإعادة إعمار ذاته حيث تم رصد مبالغ عالية جداً للاستثمار فيه، وتم بناء الفنادق، وإنشاء المرافق والمقاصد السياحية، وترميم وتجميل كافة أرجاء فلسطين. وقد أصبح خلال فترة زمنية قصيرة من أهم مكونات الصادرات الخدماتية حيث احتلت خدمات السفر والسياحة نسبة 70%.

يساهم قطاع السياحة بنسبة 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ويصل عدد المؤسسات العاملة في القطاع إلى أكثر من 7,000 مؤسسة، ومجموع عدد العاملين فيها حوالي 2,975 عامل. وتعتبر خدمات المطاعم والمقاهي، وخدمات تنظيم الجولات السياحية، والإقامة من أكثر الخدمات السياحية التي تساهم في القيمة المضافة من الإنتاج السياحي، وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019.

يندرج ضمن القطاع السياحي أنشطة المطاعم والمقاهي، وأنشطة الإقامة، وأنشطة تأجير سيارات الركوب، وأنشطة تنظيم الجولات السياحية ورحلات الحج والعمرة، وأنشطة وكالات سفر، وأنشطة نقل الركاب المنتظم بالباصات لمسافات طويلة، وأنشطة بيع الهدايا التذكارية ومنتجات الحرف اليدوية، وصناعة التحف الخشبية، وأنشطة التسلية والترفيه والفنون والإبداع.

يبلغ عدد الفنادق في فلسطين 142 فندق منها 130 فندق في المحافظات الشمالية بعدد غرف تصل إلى حوالي 7,800 غرفة تستوعب أكثر من 17,102 سرير، حيث أن نسبة إشغال للغرف يصل إلى 30.9%، وحيث يصل عدد النزلاء إلى حوالي 650,000 نزيل، وعدد ليالي المبيت 1,833,687 ليلة. تتركز الفنادق في بيت لحم، والقدس، ورام الله، وأريحا والأغوار، وجنين، ونابلس، ويصل مجموع عدد الزوار للأماكن السياحية في فلسطين إلى 5 مليون زائر، منهم مليون ونص زائر أجنبي. تتركز في بيت لحم، جنين، أريحا، ونابلس، وفق إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019.

ضمن الخطط التنموية الحكومية الفلسطينية، تبنت الحكومة منذ بدء عملها منظوراً تنموياً جديداً قائماً على نظام العناقيد، وهو منظومة تنموية صيغت كي تناسب الخصوصية الفلسطينية بالاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة، وتهدف لخلق تنمية أفقية أي إيجاد بنية تحتية مطورة في كل المحافظات، ثم الانتقال للتنمية العمودية بإستثمار الميزات التي تتحلى بها كل محافظة في سبيل تعزيز المنتج الوطني، ومن ضمن العناقيد التي تم إطلاقها العنقود السياحي والذي يشمل المحافظات الرئيسية العاملة في هذا القطاع وهي؛ بيت لحم، القدس الشرقية، أريحا.

2. حوافز الاستثمار المقدمة لقطاع السياحة

يمنح قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته باقة واسعة من الحوافز للمستثمرين الجدد أو المستثمرين الذين يسعون لتطوير مشاريعهم القائمة ضمن قطاع السياحة الفلسطيني بالتحديد، وهذه الحوافز تشمل المشاريع الجديدة أو تطوير وتوسيع المشاريع القائمة، وقدم لمن أراد الاستثمار فيه مجموعة من حوافز الاستثمار والتي تشمل حوافز على ضريبة الدخل وحوافز على الرسوم الجمركية.

بلغت قيمة الاستثمارات ضمن القطاع السياحي المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حوالي 194 مليون دولار بعدد مشاريع وصل إلى 141 مشروع عملت على خلق 5,196 فرصة عمل مباشرة. وتشكل الاستثمارات في القطاع السياحي ما نسبته حوالي 23.6% من إجمالي الإستثمارات في مختلف القطاعات. منها استثمارات مشتركة أو شراكات من الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والأردن. وتتمكن كافة مشاريع الاستثمار السياحي من الاستفادة من حوافز الاستثمار حسب أحكام القانون وتعديلاته

1	ضريبة دخل بنسبة 5% لغاية 5 سنوات تبدأ من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز أربع سنوات، أيهما أسبق
2	ضريبة دخل بنسبة 10% لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى، وتحسب بعد ذلك حسب النسب والشرائح السارية المفعول
3	إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب.
4	إعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات.

3. فرص الاستثمار المتاحة لقطاع السياحة

تتنوع فرص الاستثمار في القطاع السياحي، نظراً لوجود إمكانيات واسعة لنجاحها في ظل النمو السريع في السياحة الفلسطينية. وتأخذ هذه الفرص من تميز الموقع الجغرافي ومن المكانة التاريخية والدينية لفلسطين عموماً ومدن معينة فيها كما في بيت لحم، والقدس، وأريحا، ونابلس قوة لها تدفعها لاتخاذها مكاناً للاستثمار فيه، إلى جانب الخبرة الطويلة للعاملين على إدارة وتشغيل الأنشطة السياحية على اختلافها. السياحة الفلسطينية تمتلك مقومات للتوسع والازدهار من خلال الاستثمار في مجالاتها المختلفة وهي؛

1. السياحة الدينية،
2. السياحة الثقافية،
3. السياحة البيئية،
4. السياحة الطبية والعلاجية،
5. السياحة الرياضية والمخاطر،
6. السياحة الداخلية،
7. السياحة الترفيهية،
8. السياحة التجارية،
9. الصناعات اليدوية والحرفية.

فرص الاستثمار المتاحة ضمن قطاع الطاقة المتجددة:

1	الفنادق السياحية
2	المنتجعات السياحية
3	مدن الألعاب والملاهي
4	المراكز الترفيهية والنوادي الرياضية
5	مشاريع الخدمات المرتبطة بالسياحة بما فيها خدمات الرحلات المنظمة

فلسطين موطن الجمال ...
فلننهض بسياحتها

قطاع الخدمات

مؤشرات اقتصادية واستثمارية، حوافز وفرص الاستثمار

يلعب قطاع الخدمات دوراً رائداً في الاقتصاد الفلسطيني حيث يساهم بما يقارب 47% من الناتج المحلي الإجمالي و33% من إجمالي التشغيل. وقد ارتبط جزء كبير من نمو قطاع الخدمات إلى الحاجة الحقيقية لتحسين وتوسيع فروع محددة من خدمات المنتجات التي تندرج ضمن أنشطة القطاعات الأقتصادية الأخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2019.

1. مؤشرات اقتصادية عامة

يعد قطاع الخدمات من ركائز الاقتصاد الفلسطيني، فهو أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنبع أهميته من عدد الأنشطة الخدماتية التي يحتويها؛ وتبرز أهمها في التعليم، والصحة، والخدمات اللوجستية، والخدمات المالية، وغيرها والتي يمكن الاستثمار فيها خاصة لكونها تعتمد بشكل رئيسي على العنصر البشري الذي يتمتع بامتلاكه الخبرات والمهارات المطلوبة لإنجاح أي قطاع من القطاعات الخدماتية.

لقد ازدهر قطاع الخدمات في فلسطين بشكل واضح خلال السنوات العشرة الأخيرة، وساهم في تحقيق هذا المستوى من الازدهار في القطاع الحاجة المحلية الماسة لتحسين واقع الأنشطة الخدماتية المختلفة التي ترتبط بشكل وثيق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي، والقطاع الإنشائي، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والقطاع الزراعي وغيرها.

ومن المنظور أن يزداد دور قطاع الخدمات بشكل أكبر في المستقبل القريب، مستفيداً من توفر الفرص التجارية الجديدة في الأعمال والمشاريع التجارية العالمية الناجمة عن التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاندماج الفلسطيني المتزايد في الأسواق الإقليمية والدولية.

1. حوافز الاستثمار المقدمة لقطاع الخدمات

يوفر قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته للمستثمرين المحليين والأجانب الذين يرغبون في إقامة مشروع استثماري جديد أو تطويري ضمن القطاع الخدماتي بشكل عام مجموعة من الحوافز. تتطلب الحوافز التي تقدم للاستثمارات الخدماتية توظيف ما لا يقل عن 25 عامل خلال فترة الاستفادة للمشاريع الجديدة أو التي تضيف 25 عامل على عدد العمال الموجودين للمشاريع القائمة، أو الاستثمارات التي تزيد نسبة صادراتها من الإنتاج عن 40%، أو المشاريع التي تستخدم حوالي 70% من المكون المحلي كمعدات أو مواد أولية.

1	ضريبة دخل بنسبة 5% لغاية 5 سنوات تبدأ من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز أربع سنوات، أيهما أسبق
2	ضريبة دخل بنسبة 10% لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى، وتحسب بعد ذلك حسب النسب والشرائح السارية المفعول
3	حوافز جمركية للمعدات وآلالات والموجودات الثابتة وقطع الغيار التي تساعد في الإنتاج
4	حرية التملك وتحويل الموارد المالية والأرباح

1. قطاع الخدمات اللوجستية

تنبع أهمية قطاع الخدمات اللوجستية من ارتباطه الوطيد بقطاع التجارة والصناعة اللذان يحققان نمواً متزايداً في فلسطين. ويعتبر القطاع هاماً لتقديم التسهيلات اللازمة لقطاع التجارة والصناعة خصوصاً وباقي القطاعات الاقتصادية المحلية.

يتكون قطاع الخدمات اللوجستية من فرعين رئيسيين هما؛ النقل، والتخزين، والخدمات الأخرى المرتبطة بها. ويساهم القطاع بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وحوالي 1,074 منشأة تعمل فيه، تشغل هذه المنشآت 6,862 عامل، بنسبة منشآت 0.8% من إجمالي المنشآت العاملة في القطاعات الاقتصادية وتشغل ما نسبته 2% من إجمالي العاملين، يحقق القطاع نمواً سنوياً في القيمة المضافة يقدر بحوالي 7%، وتبلغ قيمة الصادرات حوالي 116 ألف دولار أمريكي، وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019.

يعتمد قطاع الخدمات اللوجستية في فلسطين وبشكل كبير على القطاع الخاص، وحيث توفر كل من وزارة النقل والمواصلات، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الجهات الرسمية ذات العلاقة مجموعة من الدراسات والخطط التي تعدها بالتشارك مع القطاع الخاص ليتم تنفيذها مع الشركاء والمستثمرين من القطاع الخاص. الشكل الغالب للمشاريع العاملة في قطاع الخدمات اللوجستية في فلسطين هي المشاريع المشتركة، والتي تمكنت من تحقيق ميزة تنافسية للقطاع وتجعل منه قطاعاً جاذباً للأعمال، ويمكن الاستثمار في إحدى المجالات التالية كونها باتت تشكل فرصاً حقيقية للاستثمار فيها.

فرص الاستثمار المتاحة في قطاع الخدمات اللوجستية هي:

1. خدمات النقل بالحافلات
2. قطاع النقل البري
3. السكك الحديدية والقطارات، في غزة، وبيت لحم ورام الله
4. إدارة وصيانة الموانئ وبناء مرافق التخزين
5. توفير مناطق النقل اللوجستية
6. التعبئة والتغليف

2. قطاع التعليم

حقق قطاع التعليم في فلسطين تطوراً ملحوظاً وسريعاً خلال الأعوام القليلة الماضية، وبات يساهم بنسبة 7.2% في الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل حوالي 34,746 عامل وعاملة، وينتج سنوياً بقيمة 396 مليون دولار أمريكي.

تشرف وزارة التربية والتعليم العالي على نظام التعليم الرسمي في فلسطين، والذي يتألف من ثلاثة مراحل؛ مرحلة التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال)، ومرحلة التعليم المدرسي الإلزامي (الأساسي والثانوني)، والتعليم العالي. كما يوجد في فلسطين التعليم غير النظامي الذي يرتبط بشكل أساسي بالتعليم المدرسي ويتكون من ثلاثة أقسام؛ تعليم الكبار وبرامج محو الأمية، والتعليم الموازي لمن تسربوا من المدارس، والدورات الأكاديمية في المراكز الخاصة. تمتد مدة التعليم المدرسي في فلسطين إلى 12عاماً تبدأ من الصف الأول بعمر 6 سنوات وتنتهي بانتهاء الصف الثاني عشر.

بلغ عدد رياض الأطفال في فلسطين حوالي 1,332 روضة، ويتركز العدد الأكبر منها في المحافظات الشمالية، وبلغ عدد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال 148,253 طفل، ويصل عدد المربيات اللواتي يعملن فيها إلى حوالي 9,400 مربية.

في حين بلغ عدد المدارس الفلسطينية 3,037 مدرسة، وحيث يستوعب هذا العدد من المدارس 1,282,054 طالب وطالبة، يدرس فيها يقارب 69,413 معلم ومعلمة، وحيث يزيد عدد المعلمات على عدد المعلمين بنسبة تصل إلى حوالي 60%. وقد بلغ عدد المدارس الخاصة في فلسطين 433 مدرسة.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، فإن مؤسسات التعليم العالي في فلسطين تتكون من 14 جامعة تقليدية، منها 3 جامعات تتبع للقطاع الخاص، وجامعة واحدة للتعليم المفتوح وهي جامعة عامة، و13كلية جامعية، منها 7 كليات جامعية خاصة، 18كلية مجتمع متوسطة منها 6 تتبع للقطاع الخاص، وفقاً لإحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي، لعام 2018- 2019.

مؤخراً، بدأ التركيز بشكل كبير على التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET)، حيث بات هناك العديد من المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم التي تطرح المسارات التقنية والمهنية أهمها؛ المسار الصناعي، والزراعي، وإدارة الفنادق والتي وصل عددها إلى 17 مدرسة، هذا بالإضافة إلى المراكز التدريبية التابعة لوزارة العمل بعدد 14 مركز، ووزارة الشؤون الاجتماعية بعدد مراكز بلغ 16 مركز. والتي تقدم مجموعة من المجالات

التدريبية أهمها؛ السكرتارية التنفيذية، والتجميل، والحياكة والخياطة، والتمديدات الكهربائية، والنجارة، والأشغال المعدنية، والتصميم الجرافيكي والعمارة، والإذاعة والتلفزيون، والتمديدات الصحية.

تتعدد فرص الاستثمار المتاحة في قطاع التعليم والتي تتمحور فيما يلي:

1. إقامة مراكز تدريب مهني يمنح شهادات دولية معتمدة
2. مدارس اللغات
3. إقامة جامعات تعتمد التخصصات المهنية
4. مراكز الأبحاث والدراسات
5. مراكز تطوير الدراسة التمهيدية والتأسيسية

3. قطاع الصحة

شـهد القطاع الصحي الفلسـطيني تطوراً ملحوظـاً واكـب الطلـب المتزايـد علـى خدماتـه، فبات يسـاهم بما يقـارب 2.8% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي، وزاد عـدد المستشـفيات العاملة فيـه لتصل إلى 82 مستشفى .

تتكاتف كل من الحكومة الفلسطينية ووكالة الغوث وتشغيل الفلسطينيين، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية للسكان الفلسطينيين، وبلغ إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع الصحي حوالي 5,009 مؤسسة تقدم الخدمات الصحية يعمل بها 8,001 عامل، وفقاً لأرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019. وبالنسبة لعدد المستشفيات المتواجدة في فلسطين فيصل عددها إلى 82 مستشفى، ويبلغ إجمالي عدد الأسرة المتواجدة فيها حوالي 6,440 سرير، وترتفع في كل من الخليل والقدس نسب إشغال الأسرة عن باقي المحافظات.

تعتبر القوة العاملة في القطاع الصحي أحد أهم ركائز نجاح القطاع، وتبلغ نسبة التغطية الطبية في فلسطين حوالي 26 طبيب لكل 10,000 نسمة، وتعتبر هذه النسبة عالية على المستوى العالمي، خاصة وأن غالبية القوى العاملة حاصلين على شهادة من المجلس الطبي الأمريكي أو البريطاني.

يذكر أن فلسطين في السنوات الأخيرة تمكنت من تحسين المستوى الصحي ويعود ذلك إلى الاهتمام بتوجيه الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التحتية للقطاع الصحي، بإنشاء وتأهيل عدد من المرافق الصحية، لتقليص الفاتورة العلاجية التي تصدر إلى الخارج والبالغة حوالي 137 مليون دولار أمريكي سنوياً، وتنفيذ البرامج التوعوية والتثقيفية الصحية، والاستثمار في الموارد البشرية العاملة في القطاع، والاهتمام بإيجاد برامج التعليم المهني الصحي المستمرة من خلال رفع مستويات الشراكة مع كافة الأطراف أصحاب العلاقة من الطرف الحكومي الذي وجه هذا الاهتمام والمجتمع المدني والقطاع الخاص الصحي.

يعتبر القطاع الحكومي والقطاع الخاص المزودين الرئيسيين للتأمين الصحي في فلسطين، حيث يستفيد من التأمين الصحي الحكومي بشكل إلزامي جميع موظفي القطاع العام والمتقاعدين، في حين يستفيد العمال في القطاع الخاص من التأمين المقدم من القطاع الخاص كون صاحب العمل ملزم بتأمين موظفيه ضد إصابات العمل.

تتعدد فرص الاستثمار في قطاع الصحة في فلسطين وحيث يمكن أن تتمحور هذه الفرص فيما يلي:

1. إنشاء شركات متخصصة في مجال الأبحاث الطبية
2. إنشاء منتجعات للسياحة العلاجية
3. إنشاء مستشفيات تخصصية
4. تقديم خدمات الرعاية والخدمات الطبية المنزلية

4. القطاع المالي (المصرفي وغير المصرفي)

يساهم القطاع المالي الفلسطيني في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة للقطاعات الاقتصادية، وتوفير التشريعات الناظمة لنشاط القطاع التي تساهم في دعم القطاعات الأخرى.

يساهم القطاع المالي الفلسطيني بنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتعدد المؤسسات والشركات العاملة في القطاع والتي تتألف من؛ القطاع المصرفي الذي يضم سلطة النقد الفلسطينية، و14 مصرف منها 7 مصارف محلية و7 مصارف وافدة، والقطاع المالي غير المصرفي والذي يضم هيئة سوق رأس المال، وسوق فلسطين للأوراق المالية، و9 شركات وساطة مالية، بالإضافة إلى شركات التأمين وعددها 9 شركات تأمين، و6 شركات إقراض متخصصة.

حقق القطاع المالي الفلسطيني نمواً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وقد بلغت نسبة الارتفاع في القيمة المضافة للقطاع لما يقارب 5%، كما احتلت بورصة فلسطين الرتبة الثانية على المستوى العربي والرتبة 33 على مستوى العالمي في توفير الحماية للمستثمرين، وتعمل البورصة على تنظيم الأعمال المالية للشركات المدرجة فيها والتي بلغت 48 شركة بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي، كذلك تقدمت رتبة فلسطين في مؤشرات أداء الأعمال حسب تقرير البنك الدولي فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية لتصل إلى رتبة 109على المستوى العالمي.

فرص الاستثمار في قطاع المالي متعددة وحيث يمكن أن تتمحور هذه الفرص فيما يلي:

1. إنشاء بنوك إسلامية وتخصصية
2. برامج التمويل والشراكات المتخصصة
3. برامج تأمين متخصصة

تعتبر بورصة فلسطين أولى البورصات التي تستخدم النظام المحوسب في العالم العربي، وهي البورصة الوحيدة على المستوى العربي التي يتم التداول فيها بشكل علني، والمملوكة بشكل كامل من القطاع الخاص. وقد حقق مؤشر السوق "القدس" ثقة عالية لدى المستثمرين.

مؤشر القدس	%7.87 ▼
القيمة المتداولة	$353,476,019
الأسهم المتداولة	185,071,060
عدد الشركات المدرجة	48

المصدر: بورصة فلسطين، 2019

4

المناطـــق الصنـــاعيـــة في فلسـطيـن

المناطق الصناعية

حوافز الاستثمار في المدن الصناعية

خارطة الأنشطة الاقتصادية الرائدة للمحافظات الفلسطينية

المناطـــق الصنـاعيـــة فـــي فـلسطيـــن

مناطق صناعية مؤهلة بالكامل لاستيعاب الاستثمارات المحليـة والاجنبيـة

النجاح في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية الذي حققته المدن الصناعية الحرة في كل من أريحا، وبيت لحم، وغزة، دفع المعنيين إلى توسيع انتشار المناطق الصناعية في فلسطين ليتم إقامة مناطق جديدة في الخليل، وقلقيلية، وجنين وإقامة منطقة خاصة بالتكنولوجيا والمعلومات في طولكرم تقدم حاضنات تكنولوجية ومراكز للأبحاث والدراسات.

1. مدينة أريحا الصناعية الزراعية

تبلغ مساحة المنطقة الصناعية الزراعية الواقعة في أريحا 615 دونم، وقد بدأت عملية التشغيل فيها عام 2014، وقد قامت شركة تطوير مدينة أريحا الصناعية الزراعية بتطويرها (JAIPCO) بدعم سخي من كل من الحكومة اليابانية والاتحاد الأوروبي. وتقع المدينة في منطقة استراتيجية فهي يبعد فقط 7 كم عن الحدود مع الأردن، تستهدف المنطقة الاستثمارات التي تعمل ضمن قطاع الصناعات الزراعية والغذائية ومكملاتها.

2. مدينة بيت لحم الصناعية

تبلغ مساحة منطقة بيت لحم الصناعية الحرة 195 دونم، وتقع على بعد 10 كم من مدينة بيت لحم، وقد بدأت عملية التشغيل في المنطقة عام 2013، بتنفيذ من شركة تطوير مدينة بيت لحم الصناعية (BMIP) وبدعم سخي من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، تستهدف المنطقة كافة الاستثمارات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

3. مدينة غزة الصناعية

منطقة غزة الصناعية الحرة مساحتها 500 دونم، وقد بدأ تشغيل المنطقة عام 1999، وتبعد مسافة 4 كم عن معبر المنطار (كارني)، وتم تطوير المدينة من قبل هيئة المدن الصناعية الإدارة والتطوير (PIEDICO) بدعم سخي من البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

4. مدينة ترقوميا الصناعية

تم اقتراح مدينة ترقوميا الصناعية عام 2017 وبمساحة تبلغ 1,500 دونم، سيكون للمنطقة الصناعية الموقع الاستراتيجي الذي سيمكن المستثمرين من تسهيل عملية التصدير للأسواق الإقليمية والدولية من خلال الموانئ وربطها بالطريق الإستراتيجي لمدينة أريحا الصناعية الزراعية لتسهيل عملية التصدير والاستيراد من وإلى الدول العربية والإسلامية، كذلك دمج الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تبعد المنطقة عن قطاع غزة وميناء أسدود حوالي 40 كيلو متر فقط.

خارطة الأنشطة الاقتصادية الرائدة للمحافظات الفلسطينية

محافظة القدس	أنشطة صناعة المنتجات الغذائية، خاصة صناعة الزيوت والدهون النباتية، واللحوم، وحفظ الفواكه والخضار، والحلويات والمشروبات، وأنشطة صناعة الجلود والأحذية، والأنشطة السياحية.
محافظة جنين	الأنشطة المهنية والعلمية وتقنية المعلومات، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والأنشطة السياحية، الصناعات الخفيفة، وأنشطة حفظ الفواكه والخضار، وأنشطة التسويق الزراعي.
محافظة طوباس	الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية، وأنشطة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وأنشطة حفظ الفواكه والخضار والتسويق الزراعي.
محافظة طولكرم	أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات، وأنشطة تصنيع مواد البناء، الأنشطة الزراعية، والأنشطة السياحية، وأنشطة حفظ الفواكه والخضار، وأنشطة التسويق الزراعي.
محافظة نابلس	أنشطة الصناعات الكيماوية، أنشطة صناعة الجلود والأحذية، أنشطة صناعة النسيج والملابس الجاهزة، أنشطة الصناعات الغذائية، أهمها حفظ الفواكه وصناعة الزيوت والدهون النباتية واللحوم، وصناعة الحلويات، وأنشطة الصناعات المعدنية، والأنشطة الإنشائية، الأنشطة السياحية، والصناعات الخفيفة.
محافظة قلقيلية	الأنشطة الزراعية، وأنشطة الصناعات الغذائية، وأنشطة صناعة النسيج والملابس الجاهزة، والأنشطة السياحية.
محافظة سلفيت	أنشطة الصناعات الغذائية خاصة المرتبطة بعصر الزيتون، والأنشطة المهنية والمالية والعلمية، وأنشطة الصناعات الخفيفة، وأنشطة صناعة الأخشاب والأثاث.
محافظة رام الله والبيرة	أنشطة الصناعات الغذائية، وأنشطة الصناعات الورقية والكرتون، وأنشطة الصناعات الدوائية، وأنشطة الصناعات الكيماوية، وأنشطة صناعة البلاستيك واللدائن، وأنشطة صناعة النسيج والملابس الجاهزة، وأنشطة الصناعات الخفيفة، وأنشطة السياحة والخدمات السياحية.
محافظة أريحا	الأنشطة السياحية والأنشطة الترفيهية والثقافية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، والأنشطة الزراعية، وأنشطة الصناعات الغذائية خاصة النخيل، وأنشطة الخدمات اللوجستية.
محافظة بيت لحم	الأنشطة المرتبطة بصناعة الحجر والرخام، وأنشطة الصناعات السياحية الخفيفة والخزفية، والأنشطة السياحية، وأنشطة توليد الطاقة، والصناعات الخفيفة، وأنشطة الصناعات الثقيلة.
محافظة الخليل	أنشطة صناعة الحجر والرخام، وأنشطة صناعة الجلود والأحذية، وأنشطة صناعة الخشب والأثاث، وأنشطة صناعة النسيج والملابس الجاهزة، وأنشطة الصناعات المعدنية، وأنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات، وأنشطة توليد الطاقة، والأنشطة السياحية.
محافظة غزة	الأنشطة المرتبطة بعصر الزيتون، وأنشطة الصناعات الغذائية، والصناعات الخفيفة، والخدمات والأنشطة السياحية، وأنشطة الصيد البحري، وأنشطة الخدمات المالية والمصرفية، وأنشطة الخدمات اللوجستية، وأنشطة تحلية المياه، وأنشطة توليد الطاقة.
محافظة رفح	أنشطة الصناعات التحويلية المختلفة، وأنشطة تنقية المياه، والأنشطة المرتبطة بعصر الزيتون، والأنشطة الخدماتية واللوجستية، وأنشطة الصناعات الخفيفة، وأنشطة الخدمات السياحية.
محافظة خانيونس	الأنشطة المرتبطة بعصر الزيتون، والأنشطة السياحية، والأنشطة الزراعية خاصة إنتاج التمور، والتسمين، وأنشطة التخزين والتعبئة، وأنشطة الخدمات اللوجستية.
محافظة دير البلح	أنشطة صناعة المواد الغذائية، وأنشطة صناعة النسيج، وأنشطة الصناعات الحرفية، وأنشطة الصناعات الخفيفة، والأنشطة الزراعية خاصة إنتاج التمور.

جنين
طوباس
طولكرم
قلقيليه
نابلس
سلفيت
البحر الأبيض المتوسط
أريحا
رام الله والبيرة
القدس
بيت لحم
البحر الميت
الخليل
شمال غزة
غزة
دير البلح
خان يونس
رفح

5

ضمانات الاستثمار في فلسطين

5.1 برامج ومبادرات تشجيع الاستثمار

5.2 ضمانات تشجيع الاستثمار

ضمانات الاستثمار في فلسطين

برامج ومبادرات عالمية، وعربية، وفلسطينية لدعم استثمارات القطاع الخاص

تم إطلاق عدد من البرامج والمبادرات المشتركة بين فلسطين وعدد من الدول والوكالات الدولية والعربية التنموية لغرض دعم القطاع الخاص الفلسطيني وتمكينه من آداء أدواره التي وجد لأجلها، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً قيادياً في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني، وقد ركزت المشروعات والمبادرات المشتركة على تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشكل ما يزيد عن 95% من منشآت القطاع الخاص.

1. برامج ومبادرات تشجيع الاستثمار

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

هيئة عربية مشتركة مملوكة من حكومات الدول العربية وأربع هيئات مالية عربية، حاصلة على تصنيف (AA مع نظرة مستقبلية مستقرة) من قبل ستاندر أند بورز العالمية، و تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم، تقدم برنامج التغطية التأمينية للاستثمارات وائتمان الصادرات العربية وبرنامج ضمان الاستثمار.

MIGA Multilateral Investment Guarantee Agency WORLD BANK GROUP

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار برعاية مشتركة بين البنك الأوروبي للاستثمار، والحكومة اليابانية، وفلسطين، وهي إحدى أذرع مجموعة البنك الدولي المختص بالتأمين ضد المخاطر السياسية. وقد وقعت فلسطين مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار اتفاقية تأمين المخاطر السياسية للاستثمارات.

مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (أوبيك)، هي وكالة أمريكية مستقلة تقدم عدداً من القروض المتوسطة والطويلة الأجل، إلى جانب الخدمات التأمينية التي تشمل التأمين ضد المخاطر السياسية، وضمانات التصدير.

مؤسسة الضمان للتطوير، يشترك فيها كل من الحكومة السويسرية، والهولندية، والمملكة المتحدة، والسويدية، تقدم المؤسسة التأمين ضد المخاطر، والضمانات البنكية، وقد قامت بتقديم تمويل جزئي لأكبر استثمار في القطاع الخاص الفلسطيني بقيمة 145 مليون دولار أمريكي لحساب شركة الوطنية موبايل.

مؤسسة التمويل الدولية، عضو في مجموعة البنك الدولي، وتعمل على تقديم الاستثمارات والخبرات وبناء شركات القطاع الخاص طويلة الأمد، حيث تقدم خدمات التمويل وضمانات الائتمان الجزئية.

2. ضمانات تشجيع الاستثمار

1. لا يوجد تفرقة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب.
2. حرية تحويل رأس المال إلى خارج فلسطين بأي وقت وبالعملة التي يقبل بها المستثمر.
3. حرية تملك المشاريع مع ضمان عدم نزع ملكية العقار.

6

بدء مشروع استثماري في في فلسطين

6.1 خطوات بدء مشروع استثماري في فلسطين

بدء مشروع استثماري في فلسطين
إجراءات مبسطة وسهلة على المستثمرين المحليين والأجانب

فلسطين من الدول التي تتميز بسهولة إجراءات تأسيس مشروع استثماري جديد أو توسيع مشروع قائم، إلى جانب محدودية الفترة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص والموافقات اللازمة، والاعتماد على الأنظمة المحوسبة لتسهيل الإجراءات.

خطوات بدء مشروع استثماري

لا تختلف إجراءات تأسيس مشروع استثماري في فلسطين بالنسبة للمستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب، إلا بكون المستثمر الأجنبي عليه الحصول على إذن عمل من وزارة الاقتصاد الوطني قبل البدء بإجراءات تأسيس مشروعه

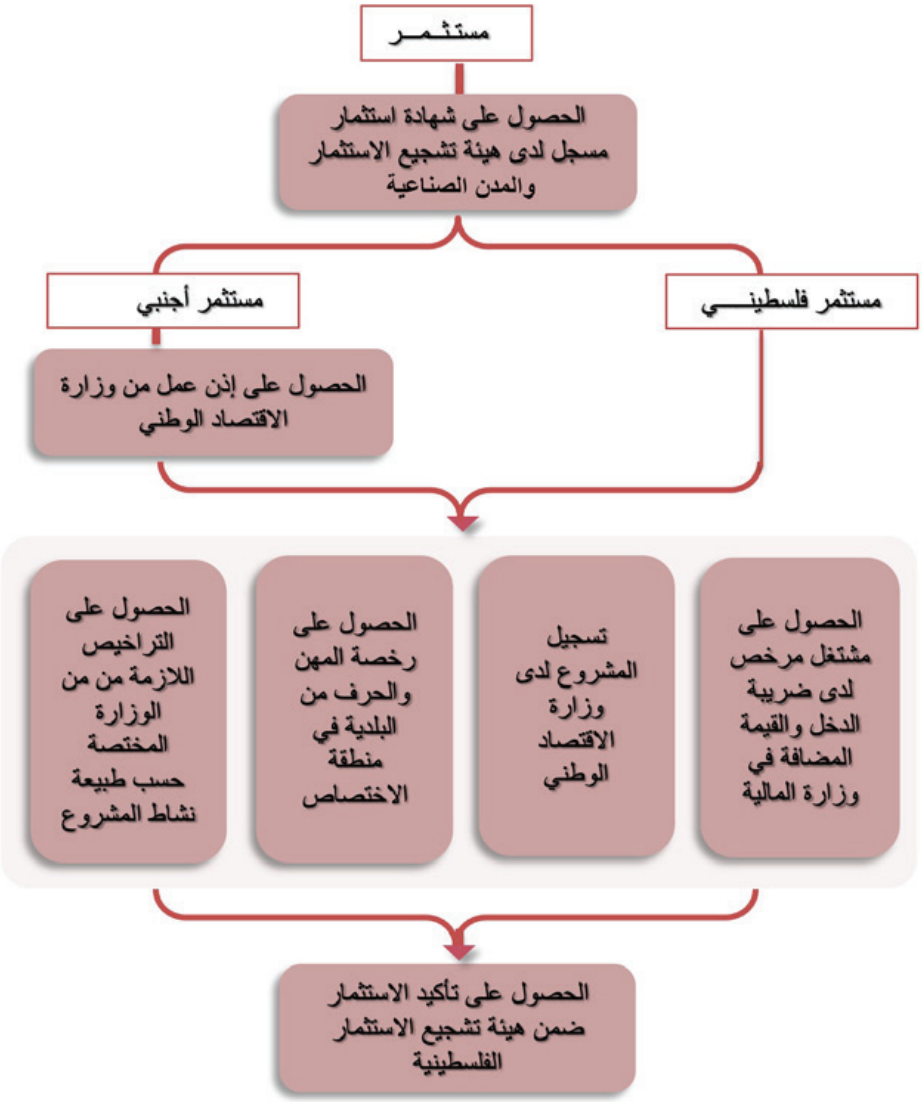
مستثمر
الحصول على شهادة استثمار مسجل لدى هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية
مستثمر أجنبي
مستثمر فلسطيني
الحصول على إذن عمل من وزارة الاقتصاد الوطني
الحصول على مشتغل مرخص لدى ضريبة الدخل والقيمة المضافة في وزارة المالية
تسجيل المشروع لدى وزارة الاقتصاد الوطني
الحصول على رخصة المهن والحرف من البلدية في منطقة الاختصاص
الحصول على التراخيص اللازمة من من الوزارة المختصة حسب طبيعة نشاط المشروع
الحصول على تأكيد الاستثمار ضمن هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية

7

مؤسسات داعمة لبيئة الاستثمار في فلسـطيـن

7.1 المؤسسات الرسمية

7.2 مؤسسات القطاع الخاص

مؤسسات داعمة لبيئة الاستثمار في فلسطين

تشترك مجموعة واسعة من المؤسسات الرسمية والعامة ومؤسسات القطاع الخاص من أجل تقديم خدمات متنوعة تسعى لتنظيم بيئة الاستثمار في فلسطين وتقديم التسهيلات التي من شأنها أن تدعم المستثمرين للاستثمار فيها.

7.1 المؤسسات الرسمية

وزارة الاقتصاد الوطني

تقوم وزارة الاقتصاد بتقديم العديد من الخدمات المميزة للمستثمرين والقطاع الخاص، لخلق مناخ لتحقيق الاستقرار والكفاءة الاقتصادية بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يشمل تقديم التراخيص التجارية والتسهيلات، وتسجيل الشركات، وحماية المستهلك، والمعلومات والأبحاث.

وزارة المالية

تعمل وزارة المالية وفق نظام مالي يلبي المعايير الدولية من حيث النزاهة والشفافية والمساءلة، وهي مسؤولة عن تنظيم جميع الشؤون المالية المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة بما فيها تنفيذ حوافز الاستثمار.

وزارة السياحة والأثار

تعمل وزارة السياحة والآثار على النهوض بالصناعة السياحية من خلال المحافظة على الموروث الثقافي، وتطوير البنية التحتية، وتنظيم ومراقبة عمل المؤسسات والمرافق السياحية، وتطوير المنتجات السياحية بالشراكة مع القطاع الخاص.

وزارة الحكم المحلي

تعمل وزارة الحكم المحلي على تعزيز مفهوم الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاعين العام والخاص وذلك بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

وزارة الخارجية والمغتربين

تعتبر وزارة االخارجية والمغتربين المسؤولة عن علاقات فلسطين الدبلوماسية الخارجية مع الدول الأجنبية، وتعنى بضمان استمرار الدعم الخارجي، والاستمرار في العمل الوثيق مع الفلسطينيين المقيمين خارج الوطن.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تنظم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، كما تعمل على تطوير البنية التحتية للقطاع، وتسهيل عمل الشركات العاملة فيه.

سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

تعمل سلطة الطاقة على تنظيم قطاع الطاقة في فلسطين من خلال الإشراف والرقابة على عمليات توليد ونقل وتوزيع الطاقة، ووضع المواصفات الخاصة بالطاقة، والبحث وتطوير مصادر الطاقة البديلة بالشراكة مع القطاع الخاص.

وزارة الصحة

تشرف وزارة الصحة على جميع القضايا المتعلقة بالصحة، بما يشمل وضع معايير وإجراءات الصحة، وإصدار الشهادات اللازمة للمنتجات الغذائية المصدرة او المستوردة.

وزارة الزراعة

تقوم وزارة الزراعة بتنظيم القطاع الزراعي، وتشمل مسؤولياتها بالإضافة إلى إعداد التشريعات الأولية والثانوية اللازمة لتنظيم القطاع، إصدار الشهادات اللازمة بما فيها شهادات الصحة، والصحة النباتية لتصدير السلع الزراعية وتحسين الميزة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هو مصدر الإحصاءات الفلسطينية، منها الإحصاءات المنتظمة والدقيقة عن التجارة، والأسعار، والبيانات الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب البيانات الخاصة بحالة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة وأدائها السنوي.

وتم توسيع إطار عملها ليشغل

هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية
Palestinian Investment Promotion Agency

تعمل هيئة تشجيع الاستثمار ضمن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وتقدم خدماتها في إطار تشجيع وترويج الاستثمار في فلسطين، ودعم المستثمرين واستثماراتهم، من خلال الضمانات المقدمة، والحوافز الممنوحة لهم، إلى جانب تنفيذها لمجموعة من الإجراءات التي توفر بيئة ملائمة لتشجيع الاستثمار.

إنشاء مناطق صناعية تتمتع بمواصفات عالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بالشراكة مع القطاع الخاص وتوفير خدمات متكاملة تلبي احتياجات المستثمر، في هذه المناطق.

مؤسسة المواصفات الفلسطينية
PSI

تختص مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بالمعايير، وهي نافذة الوصول إلى المعايير الوطنية والعالمية، تعمل على تسهيل التجارة والاستثمار في فلسطين من خلال تلبيتها لاحتياجات قطاع الأعمال في مجال المقاييس، والمواصفات، والفحص والجودة.

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تماثل سلطة النقد البنك المركزي الوطني، وتهتم بتنظيم العمليات المصرفية ومراقبة وإعادة هيكلية القطاع المصرفي المحلي.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

تهتم هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بتنظيم ومراقبة سوق رأس المال والنمو من أجل حماية حقوق المستثمرين.

7.2 مؤسسات القطاع الخاص

يعمل اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية على تطوير أداء الغرف التجارية الصناعية وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية لخدمة مصلحة القطاع الخاص وتعزيز علاقاتها على محلياً وإقليمياً ودولياً والترويج للمنتجات الفلسطينية محلياً ودولياً.

يعمل الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية على تسهيل التنمية الصناعية باعتبارها أساس التقدم الصناعي الفلسطيني، وذلك من خلال التعليم والمناصرة ونشر قيمة صناعة متطورة قادرة على المنافسة عالمياً.

تعتبر جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين أنها مركز أبحاث مجتمع الأعمال التجارية الفلسطينية، فهي تعالج قضايا مجتمع الأعمال.

يعمل مركز التجارة الفلسطيني على تطوير الصادرات كقوة رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام، من خلال الارتقاء بالتصدير ودراسة السوق وبناء القدرات للترويج لبيئة تنافسية ومشجعة.

يعمل المجلس التنسيقي للقطاع الخاص على تمثيل كافة أعضاءه من القطاع الخاص الفلسطيني، وتقديم مجموعة من الامتيازات والتسهيلات لتمكين دورهم الاقتصادي في فلسطين، وكذلك التنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة بشأن وضع أو تنفيذ السياسات الاقتصادية.

يشمل المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الأعضاء التالي ذكرهم:

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، مركز التجارة الفلسطيني، اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، جمعية البنوك في فلسطين، اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية، جمعية الفنادق العربية، اتحاد شركات التأمين الفلسطينية، اتحاد المقاولين الفلسطينيين، مجلس الشاحنين الفلسطيني، منتدى سيدات الأعمال فلسطين.

ملحق رقم (1):

فرص الاستثمار المتاحة ضمن العناقيد المعلن عنها

الجدول التالي يوضح المشاريع الاقتصادية التي تحتاج إلى تمويل ودعم من خلال توفير تسهيلات مالية لتنفيذها، أو دعم مالي بالاستناد على مفهوم الشراكات، والمصنفة ضمن العنقودين الزراعي والصناعي.

* العملة المستخدمة هي الدولار الأمريكي

الرقم	فرصة الاستثمار	وصف مختصر/ مسؤولية التنفيذ	المواقع	التكلفة المتوقعة	الاستثمار المتوفر	فجوة الاستثمار
				1,880,763,000	611,354,400	1,269,408,600
1	تربية أبقار	إنشاء مزرعة أبقار (عزيزة) في منطقة كور	طولكرم	6,000,000	4,800,000	1,200,000
2	مصنع أعلاف	مصنع علف حيواني بطاقة إنتاجية 300 الف طن سنويا من اعلاف الدواجن والماشية، يتضمن المشروع منشأة متخصصة للمنتجات ما قبل المزج، مساحة تخزين استراتيجية للمواد الخام والجاهزة، المستثمر المحلي 9 مليون دولار، فرص استقطاب استثمار او تسهيلات بقيمة 6 مليون دولار امريكي	الخليل	15,000,000	9,000,000	6,000,000
		إنشاء مصنع للأعلاف في منطقة الشعراوية	طولكرم	4,000,000	3,200,000	800,000
		إنشاء مصنع العليقة العلفية المتكاملة	جنين	250,000	200,000	50,000
		تطوير مصنعي أعلاف في رافات ومسحة من أجل تعزيز الاستثمار الزراعي	سلفيت	700,000	350,000	350,000
3	صوامع حبوب	انشاء 30 صومعة بسعة 120 الف طن في ترقوميا بطاقة تخزين 80 الف طن مخصصة للامن الغذائي، 40 الف طن للاستهلاك الشهري	الخليل	35,000,000	26,250,000	8,750,000
4	مخمر تخزين	إنشاء مخمر أفوكادو في منطقتي طولكرم+ الشعراوية	طولكرم	100,000	50,000	50,000
		إنشاء مخمر لإنضاج أفوكادو في منطقتي قلقيلية وجيوس	قلقيلية	100,000	0	100,000
5	بيوت تعبئة وتخزين	إنشاء بيوت تعبئة للمحاصيل الزراعية حسب المواصفات التسويقية محلياً وخارجياً في منطقتي قلقيلية وفلامية	قلقيلية	200,000	0	200,000

الرقم	فرصة الاستثمار	وصف مختصر/ مسؤولية التنفيذ	المواقع	التكلفة المتوقعة	الاستثمار المتوفر	فجوة الاستثمار
6	تصنيع مستلزمات المناحل	إنشاء 3 ورش لتصنيع مستلزمات المناحل (الشمع، براويز العسل، صناديق التربية)	قلقيلية	100,000	0	100,000
7	الاستزراع السمكي	79 مشروع حسب الاتي: مشاريع استزراع سمكي (15 مشروع)، تربية أصناف جديدة من الأسماك (4 مشاريع)، واستغلال البرك الترابية المستخدمة حالياً في ري المحاصيل الزراعية لتربية الأسماك (30 مشروع)، وإدخال الزراعة الاحيومائية كمصدر دخل إضافي للأسر (30 مشروع)	أريحا والاغوار	316,000	0	316,000
		إنشاء مشاريع الزراعة المائية و السمكية بواقع 50 بركة في المناطق المروية من أجل توفير اللحوم البيضاء وتحقيق الأمن الغذائي	قلقيلية	500,000	100,000	400,000
		إنشاء 41 بركة لتربية الأسماك (التوسع في مشاريع الاستزراع السمكي)	جنين	697,000	139,400	557,600
8	إنشاء ثلاجة تخزين	ثلاجة لتخزين وحفظ التمور ضمن دعم المشاريع والجمعيات الزراعية بسعة 300 طن	أريحا والاغوار	500,000	150,000	350,000
		إنشاء ثلاجات تبريد وتخزين لحفظ المحاصيل بعد حصادها في منطقتي الشعراوية وطولكرم	طولكرم	300,000	150,000	150,000
		إنشاء مركزين لتجميع وتبريد الحليب بهدف تعزيز الاستثمار الزراعي في سلفيت وبديا	سلفيت	300,000	150,000	150,000
		إنشاء ثلاجتين تخزين في كلا من فلامية وقلقيلية لتبريد وتخزين الفائض من المنتجات الزراعية في محافظة قلقيلية	قلقيلية	300,000	0	300,000
9	مصنع ألبان	تطوير مصنع الألبان (المشروع الإنشائي العربي)	أريحا والاغوار			
		إنشاء مصنع ألبان في سيلة الظهر	جنين	1,500,000	0	1,500,000

الرقم	فرصة الاستثمار	وصف مختصر/ مسؤولية التنفيذ	المواقع	التكلفة المتوقعة	الاستثمار المتوفر	فجوة الاستثمار
10	مصنع مفرزات ومجمدات	إنشاء مصنع مفرزات ومجمدات المحاصيل الزراعية	طوباس	300,000		300,000
11	مصنع عصائر	إنشاء مصنع للعصائر لإستيعاب ما يفيض من الانتاج المحلي للمحاصيل الزراعية	قلقيلية	250,000	0	250,000
12	مسلخ	إنشاء مسلخ دواجن في جنين	جنين	3,500,000	2,800,000	700,000
		إنشاء مسلخ لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية	طوباس	1,000,000	500,000	500,000
13	وحدة تجفيف البيض	إنشاء مصنع تجفيف البيض في قباطية	جنين	800,000	640,000	160,000
14	شركة تسويق زراعي	إنشاء شركة تسويق زراعي (تدريج وتعبئة وتغليف وتخزين)	طوباس	10,000,000		10,000,000
15	مصنع عبوات معدنية	إنشاء مصنع عبوات معدنية (تنك مجلفن)	سلفيت	500,000	250,000	250,000
16	مصنع عبوات بلاستيكية	إنشاء مصنع عبوات للمنتجات الزراعية	جنين	500,000	400,000	100,000
17	مصنع عبوات كرتون	إنشاء مصنع عبوات من الكرتون للمحاصيل الزراعية	طوباس	1,400,000		1,400,000
18	تعبئة زيت الزيتون	إنشاء خط تعبئة زيت الزيتون في عبوات مناسبة	قلقيلية	150,000	0	150,000
		إنشاء مركز تجميع وفحص وتعبئة زيت الزيتون (بنك الزيت)	سلفيت	2,200,000	1,100,000	1,100,000
19	منطقة حرفية متخصصة	انشاء منطقة حرفية مخصصة لصناعة الأحذية والجلود والصناعات اليدوية	الخليل	10,000,000	0	10,000,000
		انشاء منطقة صناعية حرفية متخصصة (توفر مساهمة خزينه)	نابلس	15,000,000	0	15,000,000
20	حديقة تكنولوجية	انشاء حديقة تكنولوجية متخصصة لخلق بنية تحتية تعزز استخدامات المعرفة والتكنولوجيا في القطاعات الصناعية المستهدفة (توفر مساهمة خزينه)	نابلس	10,000,000	0	10,000,000

الرقم	فرصة الاستثمار	وصف مختصر/ مسؤولية التنفيذ	المواقع	التكلفة المتوقعة	الاستثمار المتوفر	فجوة الاستثمار
21	منطقة صناعية	انشاء منطقة صناعية في ترقوميا، تمويل خزينه 40 مليون دولار، تمويل مطور ومانحين (الصين) 110 مليون دولار	الخليل	150,000,000	40,000,000	110,000,000
		انشاء منطقة صناعية تخدم (نابلس، سلفيت، قلقيليه) (توفر مساهمة خزينه)	نابلس	25,000,000	0	25,000,000
		انشاء منطقة صناعية انشائية تخدم تجمع جماعين ومثيلاتها (توفر مساهمة خزينه)	نابلس	15,000,000	0	15,000,000
22	إنشاء المركز الوطني للتصنيع الزراعي	مساهمة مستثمر محلي 22 مليون دولار، فجوة استثمار 58 مليون دولار، 25 مليون دولار تسهيلات مالية	الخليل	80,000,000	0	80,000,000
23	مطحنة اسمنت	حجم انتاج 1.36 مليون طن (190 طن في الساعة) مع قدرة تخزينية 20 الف طن ضمن صوامع عدد 4 تتسع ل 5 الاف طن، متوفر للاستثمار51% حقوق ملكيه، وبحث عن 49% تسهيلات	الخليل	90,000,000	46,000,000	44,000,000
24	انشاء محطة توليد طاقة كهربائية	محطة توليد كهرباء تعمل على الغاز بقدرة انتاج 200 ميغا واط، حجم الاستثمار المتوفر 140 مليون دولار، فرصة استقطاب 80 مليون دولار شراكة او تسهيلات	الخليل	220,000,000	143,000,000	77,000,000
		محطة من الطاقة الشمسية بقدرة 10 ميغاواط، متوفر للاستثمار 8 مليون دولار، فرصة استقطاب 3 مليون دولار شراكة او تسهيلات	الخليل	11,000,000	8,250,000	2,750,000
		محطة من الطاقة الشمسية بقدرة 150 ميغا واط	نابلس	150,000,000	0	150,000,000
		محطة تعمل بطاقة الغاز لتوليد 460 ميغا واط في جنين، 30% حقوق ملكيه، 70% تسهيلات	قطاع خاص، هيئة الاستثمار	652,000,000	196,000,000	456,000,000
25	انشاء مكبات نفايات متخصصة	مكبات نفايات على مستوى وطني لمخلفات الصناعة وإعادة تدويرها لمنفعة منشات قطاع الحجر والرخام والتوسع في استخداماتها لتشمل قطاع البناء والتشييد في الخليل ووطنيا	الخليل	8,000,000	0	8,000,000
26	مركز تعبئة وتغليف	مركز متخصص ولاسيما للقطاع الصناعي، استقطاب استثمار وتسهيلات بقيمة 930 الف دولار	الخليل	1,600,000	670,000	930,000
		مركز متخصص ولاسيما للقطاع الصناعي، (توفر مساهمة خزينه)	نابلس	1,600,000	0	1,600,000

الرقم	فرصة الاستثمار	وصف مختصر/ مسؤولية التنفيذ	المواقع	التكلفة المتوقعة	الاستثمار المتوفر	فجوة الاستثمار
27	جامعة تدريب تقنية	انشاء جامعة تدريب تقنية متخصصة ببرامج متجددة (متوفر مساهمة خزينه)	نابلس	20,000,000	0	20,000,000
28	اسكانات ميسرة	مشروع سكني ريفي متعدد المصالح المرحلة الأولى تطوير 3,000 وحدة سكنية خضراء بسعر ميسر، مع المرافق، بمساحة نحو 600 دنم، متوفر نحو 45 % حقوق ملكية، سعي نحو 40% تسهيلات و 15% منح	قطاع خاص، هيئة الاستثمار	120,000,000	54,000,000	66,000,000
29	حديقة ترفيهية	حديقة ترفيهية تشمل منطقة العاب والعاب مائية ومسابح ومطاعم وصالات عرض وحديقة حيوان، من خلال تطوير نحو 150 دنم، متوفر نحو 55% حقوق ملكيه، سعي نحو 45% تسهيلات	قطاع خاص، هيئة الاستثمار	11,500,000	6,325,000	5,175,000
30	مشروع تحويل نفايات الى طاقه	مشروع توليد طاقه من خلال إدارة نفايات المطاط والبلاستيك وتحويلها الى طاقه كهربائية، بمساحة 5 دنم، توفر حقوق ملكية بنسبة 80%، وبحث عن 20% تسهيلات	قطاع خاص، هيئة الاستثمار	3,600,000	2,880,000	720,000
31	شركة استثمار زراعي	تحسين سلسلة توريد المنتجات الزراعية وصناعاتها لضمان الامن الغذائي، تمكين عمليات تجميع المنتجات من حيازات صغار المزارعين وتحسين الوصول الى الأسواق، 28% حقوق ملكية، 62% تسهيلات، 10% منح	قطاع خاص، هيئة الاستثمار	80,000,000	22,000,000	58,000,000
32	مستشفى خالد الحسن للسرطان	انشاء مستشفى علاج وعناية بمرضى السرطان بسعة 139 سرير، 35% حقوق ملكيه، 65% تسهيلات	قطاع خاص، هيئة الاستثمار	120,000,000	42,000,000	78,000,000